



الأمانة العامة لمجلس الوزراء  
الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة

التقرير الربعي الثاني

(2009/11/30 - 2009/9/06)

الصفحة	الموضوع	
	كلمة أمين عام مجلس الوزراء	
	الملخص التنفيذي	
	المواقف السياسية للحكومة	
	إنجازات الحكومة	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير العلاقات والشؤون الخارجية</li> <li>الأمن وبسط سيادة القانون</li> <li>تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية</li> <li>الإصلاح والاستقرار المالي</li> <li>إدارة الموارد البشرية</li> <li>الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية</li> <li>المساءلة والشفافية</li> <li>تعزيز وإصلاح الحكم المحلي</li> <li>الجانب الديني</li> <li>الصعوبات والتوصيات</li> <li>الرسوم البيانية</li> <li>الحماية الاجتماعية</li> </ul>	قطاع الحكم
	<ul style="list-style-type: none"> <li>دعم التعليم</li> <li>دعم وتطوير قطاع الصحة</li> <li>دعم العمل والعمال</li> <li>تمكين المرأة والشباب والطفل</li> <li>دعم وتطوير الثقافة والإعلام</li> <li>دعم شؤون القدس</li> <li>مواجهة سياسات الجدار والاستيطان</li> <li>دعم ومساندة الأسرى والمحربين</li> <li>الصعوبات والتوصيات</li> <li>الرسوم البيانية</li> </ul>	قطاع التنمية الاجتماعية
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة</li> <li>دعم قطاع الزراعة</li> <li>دعم وتنمية القطاع السياحي</li> <li>دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات</li> <li>إصلاح إدارة الأراضي</li> <li>الصعوبات والتوصيات</li> <li>الرسوم البيانية</li> </ul>	قطاع التنمية الاقتصادية
	<ul style="list-style-type: none"> <li>النقل والمواصلات على الطرق</li> <li>تأهيل شبكات الطرق والمباني والبيوت المدمرة</li> <li>إدارة المياه والمياه العادمة</li> <li>تطوير قطاع الكهرباء</li> <li>إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة</li> <li>الصعوبات والتوصيات</li> <li>الرسوم البيانية</li> </ul>	قطاع البنية التحتية

## كلمة رئيس الوزراء

تواصل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الارتقاء المستمر، وبخطى ثابتة، بدورها وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين لتعزيز صمودهم في وجه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي على درب الخلاص من الاحتلال، وذلك من خلال التقدم المترامك يومياً في مجالات الحكم والإدارة لاستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967.

إن هذه الخطوات المتراكمة، وما يرافقها من ورشة بناء يومي وانجاز للعديد من المشاريع التنموية في مختلف المناطق الفلسطينية، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة والمهددة والأكثر تضرراً من الاستيطان والجدار، إنما تؤكد قدرة شعبنا الفلسطيني على تحقيق الانجازات التي تفتح له طريق الأمل والثقة بالمستقبل والقدرة على الانجاز. إن هذا الطريق بات واضحاً ويحظى بالثقة والتأييد من أبناء شعبنا، وهو يؤكد حتمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كامل أرضنا المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، وبناء دولة فلسطين المستقلة.

فهذه المشاريع، بما في ذلك تلك التي يتم تنفيذها في المناطق المسماة (ج)، ورغم محاولات الاحتلال وإجراءاته لعزل هذه المناطق عن باقي الأراضي الفلسطينية، ومحاولته لتكريس ذلك في الوعي الدولي، أساسية لبناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة وبنيتها التحتية. كما أن السعي للنهوض بواقع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وتعزيز قدرتها على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تستهدف مستقبل المدينة ومقدساتها، هو من سيرسم بالفعل حدود دولة فلسطين التي ينخرط أبناء شعبنا في بناء مؤسساتها، وتحديد معالم مستقبلها، ومضمونها كدولة عصرية تقدمية... دولة المؤسسات وحكم القانون والفصل بين السلطات... الدولة التي تحتضن إبداعات أبنائها وتفتح لهم آفاق التطور والازدهار. وكما قلت دوماً، لن يكتمل هذا الانجاز ليرسخ حقيقة دولة فلسطين كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 67، وبما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية وفي القلب منها القدس الشرقية عاصمة دولتنا الأبدية، إلا بإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، ورفع المعاناة عن أبناء شعبنا في قطاع غزة، وحماية المكتسبات الديمقراطية وأسس النظام السياسي والديمقراطي والتعددي الذي حققه شعبنا بنضاله الطويل والمتواصل والعنيد. نعم، إن من حق شعبنا أن يستعيد وحدة وطنه ليصبح الطريق سالكاً وأقل وعورة نحو إنهاء الاحتلال، ومن حقه ممارسة حقه الدستوري في إجراء الانتخابات، لتكريس التعددية والديمقراطية والتداول النظامي للسلطة.

كلمة أخيرة، أقولها للجان الشعبية لمناهضة الجدار والاستيطان والمتضامنين الأجانب، إن ما تقومون به من عمل لحماية أرض ومستقبل شعبنا الفلسطيني... يعتبر عملاً نبيلاً، ويعكس إرادة شعبنا لنيل حريته واستقلاله وحماية مستقبل السلام والحياة على هذه الأرض في مواجهة العنف والاحتلال والموت. وإن كل أحرار العالم يقفون معكم وإلى جانب نضالكم المشروع هذا. فالمرحلة القادمة عنوانها الأبرز هو: بالصمود نفشل المشروع الاستيطاني، وبوحدة الوطن ومؤسساته نجبر إسرائيل على رفع الحصار عن قطاع غزة، وبكليهما نواصل الطريق نحو إنهاء الاحتلال وبناء دولة فلسطين.

د. سلام فياض  
رئيس الوزراء

## كلمة معالي أمين عام مجلس الوزراء

تدرك الحكومة الثالثة عشرة وهي تقدم تقريرها الربعي الثاني أن مواصلة البرامج والخطط لتنفيذ وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" هي السبيل لقطع الطريق على كل المحاولات الاسرائيلية المتمثلة بالحلول الجزئية والمرحلية، والمخططات الأحادية لإقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة أو بحدود مؤقتة، بهدف تسريع الاحتلال ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس.

وحرصاً من الحكومة على توفير كافة مقومات الحياة الأساسية للمواطنين في كافة المناطق، وخاصة في القدس والأغوار، وفي المناطق المتضررة من الاستيطان والجدار، وتلبية كافة متطلباتهم لمنحهم الأمل وتعزيز صمودهم وتحفيزهم على الثبات فوق أرضهم ومواجهة كافة مخططات الاحتلال وسياساته، فقد سارعت الحكومة إلى إقرار البدء بتشكيل مجالس استشارية قطاعية للوزارات والمؤسسات بما يضمن استنهاض وحشد طاقاتنا وتوسيع قاعدة المشاركة وتحمل المسؤولية لتعزيز كفاءة ودور هذه المؤسسات وقدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية، وبما يمكن من تعزيز صمود شعبنا ومراكمته إنجازاته لتحقيق مشرونا الوطني في الحرية والاستقلال وبناء مؤسسات دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

د. نعيم أبو الحمص  
أمين عام مجلس الوزراء

## الملخص التنفيذي

تواصلت للإنجازات التي حققتها الحكومات السابقة، واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة مشروعها الوطني من خلال تأكيدها على تنفيذ برنامج عمل الحكومة وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" باعتبارها أولوية ستعمل على تحقيقها على الأرض دون الاكتراث بالتصنيفات المجحفة التي فرضت على الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة، وقيدت من إمكانية البناء والتطوير في كافة الأراضي التي احتلت عام 1967. وتتسعى الحكومة للبدء بتنفيذ برامجها لإعادة الإعمار في المجالات المختلفة، حيث دعت المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك العاجل لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ.

وفي سبيل تحقيق الهدف الوطني الأساسي المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وحل قضايا الوضع النهائي تبنت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال فترة هذا التقرير مواقف سياسية متعددة تجاه المجتمع الدولي الداعم للقضية الفلسطينية، وتجاه إسرائيل التي ترفض الامتثال للالتزامات الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وتأتي هذه المواقف تأكيداً على التزام الحكومة وتمسكها بالبرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وكافة الموائيق والالتزامات.

وعلى صعيد الإنجازات الفعلية للحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في مجال تطوير العلاقات والشؤون الخارجية، قامت الحكومة بتعزيز أواصر التعاون مع الأردن الشقيق من خلال تشكيل اللجان الفنية الفلسطينية – الأردنية وقيامها بإعداد المسودات النهائية لعشر اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة من بينها اتفاقيتان للتجارة الحرة ومنع الازدواج الضريبي. وواصلت ما قامت به الحكومات السابقة فيما يتعلق بتوفير الأمن والأمان للمواطنين، من خلال القيام بالحملة الأمنية لملاحقة المطلوبين للعدالة ومصادرة وإتلاف حوالي (170) مركبة غير قانونية، وضبط (300) كغم من اللحوم الفاسدة والمهربة، واحتواء المشاكل العشائرية وتصديها لانتشار أفة المخدرات. وتحقيقاً للعدالة وتعزيز عمل السلطة القضائية تم تعيين (11) قاضياً منذ عام 2009 في محاكم الصلح؛ لتسريع إجراءات التقاضي والحد من تراكم القضايا.

أما على صعيد الإصلاح والاستقرار المالي فكانت هناك زيادة في إيرادات الجمارك لهذه الفترة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 14%، وتحقيق إنجازات عديدة في مجال متابعة حسابات كبار مكلفي ودافعي ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى تشغيل نظام أرشفة فواتير المقاصة الإلكترونية. وتم خلال هذه الفترة إنجاز ما يقارب (41) تقريراً رقائياً (مالي، إداري، شامل)، وإعداد تقرير حول تقييم الاحتياجات التدريبية للموظفين ضمن سياسات المساواة والشفافية. أما في مجال تعزيز وإصلاح الحكم المحلي صادقت الحكومة على مشروع إعداد المخطط الوطني المكاني، كونه يشكل أهمية من خلال رسم سياسات وتوجهات وطنية للتنمية العمرانية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أمثل وكذلك تم استكمال الإستراتيجية المحلية للتطوير لمنطقة الأغوار والتي طرحت (92) مشروعاً تنموياً.

وفي الجانب المتعلق بالإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية صادقت الحكومة على إنشاء مجالس استشارية قطاعية للوزارات والمؤسسات الحكومية بما يضمن تحقيق الإصلاح والشفافية وتحمل المسؤولية لتعزيز كفاءة ودور هذه المؤسسات وقدرتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة وفاعلية. كما صادقت أيضاً على 14 قرار حكومي في مجال التقاعد والترقيات وتمديد الخدمة المدنية وتنظيم الشؤون الإدارية كان أهمها قرار تشكيل لجنة خاصة لتسوية أوضاع الموظفين الحاصلين على مؤهل علمي أقل من جامعي ممن يشغلون مراكز قيادية وإشرافية في مواقعهم بحيث تغني ترقيتهم عن أية تعيينات جديدة.

وتحت مظلة الحماية الاجتماعية قامت الحكومة بدعم حقوق المعاقين من خلال الموافقة على تخصيص مبلغ مالي بقيمة (238,000) دولار لتنفيذ المرحلة الأساسية من إصدار بطاقة المعوق، وتقديم المساعدات الغذائية لـ (50000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (15 مليون) دولار. وكان لقطاع التعليم نصيب كبير من العمل الذي بذلته الحكومة من خلال بناء الغرف الصفية وتزويدها بالأثاث المدرسي، وتوقيع العديد من الاتفاقيات لخدمة قطاعات التعليم العام والمهني والتقني والجامعي، كما تم تقديم المنآت من المنح الداخلية كمنح الرئيس ومنح مجلس الوزراء للمتفوقين، والمنح الخارجية.

ونظراً للأهمية الكبيرة للقطاع الصحي فقد أولته الحكومة اهتماماً كبيراً من خلال المصادقة على تخصيص مبلغ مالي بقيمة 350 ألف شيفل لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء انفلونزا الخنازير (H1N1). وعملت على استقطاب الوفود الطبية لإجراء العمليات الجراحية المتخصصة، إلى جانب الافتتاح التجريبي لجناح الطوارئ في مجمع

فلسطين الطبي. وتأكيداً للدور الكبير الذي يحتله قطاع الشباب في المجتمع الفلسطيني فقد تم تأهيل العديد من الملاعب في عدة محافظات، وتنفيذ (100) مبادرة شبابية في مجالات متنوعة مثل تدريب قيادات شبابية وإنشاء مركز تدريب كوادرات المؤسسات الشبابية والأندية، وتطوير قدرات (143) مؤسسة وتوفير فرص عمل لحوالي (900) شاب وشابة. وعلى الصعيد الإعلامي والثقافي فقد وصلت الحكومة العمل الدؤوب من خلال إنجاز الأسابيع الثقافية في عدة دول عربية، وتنظيم مسابقة الإبداع الشبابي، وافتتاح العديد من المهرجانات الثقافية والتراثية في محافظات مختلفة ضمن الاحتفالات الخاصة باحتفالية "القدس عاصمة الثقافة العربية".

ويبقى ملف القدس على سلم أولويات الحكومة خلال هذه الفترة، حيث دعت الحكومة القمة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم المزيد من المساندة لمواجهة ما تتعرض له المدينة واقتصادها، والمبادرة إلى تنفيذ سلسلة مشاريع اقتصادية تدعم صمود المواطنين فيها. كما وصلت الحكومة دعمها للمواطنين لتعزيز صمودهم وتثبيت وجودهم على أرضهم وتوفير الدعم والمساعدة الضرورية لهم خاصة في المناطق المهتدة والأكثر تضرراً سواء المعزولة بسبب الجدار العنصري أو بسبب ما يسمى بالمنطقة "c".

وإيماناً من الحكومة بأهمية قضية الأسرى، وصلت الحكومة دفع رواتب الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، وصرف بدل كنتينيه لهم عن الشهور الثلاثة الماضية، كما تلقي (180) أسيراً محرراً الإرشاد المهني، والتحق (230) أسيراً محرراً في (21) دورة في مختلف المحافظات.

وقدمت الحكومة دعماً كبيراً لقطاع التنمية الاقتصادية، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية لبرنامج السيادة (البرادات والمعايير)، من أجل الوصول إلى نافذة موحدة للمعابر وملف موحد للإيرادات لتسهيل حركة التجارة والأفراد ودعم الثقة بالبيضاء الفلسطينية، ورفع مستوى الرقابة على الواردات والصادرات وزيادة الحصيلة الضريبية والجمركية ومكافحة التهريب بصورة فاعلة.

وفي القطاع الزراعي تم تشكيل اللجان الفنية والوطنية لتنفيذ نشاطات مشروع تخضير فلسطين، وتوفير ما يلزم من الأشتال والحبوب للمناطق القريبة من المستوطنات والجدار العازل.

أما فيما يتعلق بدعم القطاع السياحي فقد حرصت الحكومة على حماية الآثار من التمدد العمراني، وإجراء جولات تفتيشية برفقة الشرطة السياحية في عدة مناطق في الضفة الغربية، ومتابعة أعمال مكافحة سرقة الآثار وتدمير المواقع الأثرية في كافة المحافظات.

ودعماً منها لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد تم توقيع اتفاقية انضمام فلسطين لعضوية اتحاد شبكات البحث العلمي والتعليم للدول العربية المتوسطة، وربط الجامعات الفلسطينية بالشبكة الأوروبية المتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك تم بناء البوابة الحكومية لجميع خدمات الحكومة المتعلقة بالمواطن.

وفي إطار تسهيل رحلة الحج قامت الحكومة بتنظيم نقل حجاج قطاع غزة من العريش إلى جدة وبالعكس على متن الخطوط الجوية الفلسطينية في إطار الاتفاقية الموقعة بين وزارة النقل والمواصلات ووزارة الأوقاف.

أما على صعيد دعم البنية التحتية المتمثلة بتأهيل وإعادة بناء المباني العامة والبيوت المدمرة فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروعين لإصلاح بعض المباني العامة بقيمة (0.05 مليون) شيكل، والانتهاء من تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء بعض المباني الأمنية بقيمة (3.10 مليون) شيكل. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة أريحا، وتنفيذ الجزء الأول من مشروع مجمع الوزارات والمتعلق بمبنى وزارة التخطيط والاقتصاد بقيمة (32.63 مليون) شيكل.

وفي مجال إدارة المياه والمياه العادمة تم تشغيل جميع الآبار المعطلة، والإشراف على حفر (5) آبار مياه لصالح وزارة الأوقاف، وإعادة تأهيل الآبار، وإجراء القياسات الخاصة بنوعية وكمية المياه الجوفية المحيطة بأحواض الترشيح شمال غزة"، وترخيص عدد من المشاريع لتطوير مصادر المياه، وإعداد تقارير فنية حول الوضع المائي في (8) تجمعات فلسطينية.

ولا تزال الحكومة تواصل العمل والسير قدماً نحو تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، من خلال العمل على كافة المستويات العربية والدولية، ومواصلة الإصلاح الإداري والمالي الذي حرصت على مواصلته منذ تشكيلها.

## المواقف السياسية للحكومة

تبنت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة أبان فترة عملها الممتدة من تاريخ 2009/09/06-2009/11/30 مواقف سياسية متعددة تجاه المجتمع الدولي الداعم للقضية الفلسطينية، واتجاه إسرائيل الراض للامتثال للالتزامات الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وتأتي هذه المواقف تأكيداً على التزام الحكومة وتمسكها بالبرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وكافة الموثيق والالتزامات في سبيل تحقيق الهدف الوطني الأساسي المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وحل قضايا الوضع النهائي. وقد تمثلت هذه المواقف بالآتي:

❖ رحبت الحكومة بقرارات مجلس وزراء الخارجية العرب بشأن القضية الفلسطينية، والمتضمنة رفض التطبيع مع إسرائيل مقابل وقف الاستيطان والمطالبة بتحريك دولي بشأن القدس، إضافة إلى تأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحفاظ على أملاكهم، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والمطالبة بإنشاء لجنة تقصي حقائق في إطار الأمم المتحدة حول قيام إسرائيل بسرقة أعضاء بشرية لشهداء فلسطينيين.

❖ ثمنت الحكومة التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية بشأن قيام جمعيات أميركية باستخدام تبرعات يتم جمعها في الولايات المتحدة لتمويل الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية، وطالبت الإدارة الأميركية بالتحقيق الجدي في هذه المسألة التي تتناقض مع القانون الدولي باعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلة. مطالبة الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشؤون فلسطين والأراضي المحتلة بوقف كل الأموال والتبرعات التي تحول إلى المستوطنات الإسرائيلية.

❖ رحبت الحكومة بتبني مجلس حقوق الإنسان تقرير غولدستون الذي يدين إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، ودعت هيئات الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. معتبرة أن إقرار التقرير يشكل خطوة هامة نحو تحقيق العدالة، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. كما ورحبت أيضاً بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقرير غولدستون بأغلبية كبيرة وطلب إحالته إلى مجلس الأمن الدولي وطالبت الحكومة مجلس الأمن بإقرار التقرير وبمواصلة الإشراف التام على هذه القضية حتى يتم إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والضرورية على المستويين المحلي والدولي.

❖ دعت الحكومة المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك العاجل لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ حتى تتمكن السلطة الوطنية من البدء بتنفيذ برامج إعادة الإعمار في المجالات المختلفة. وفي ذات السياق أكدت الحكومة الفلسطينية أن منع الحكومة الإسرائيلية لوزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير من زيارة قطاع غزة يأتي في إطار سياستها الهادفة إلى إخفاء حقائق الآثار المدمرة التي خلفها العدوان الإسرائيلي في القطاع واستمرار عرقلة عملياته إعادة إعمار.

❖ أعربت الحكومة عن قلقها من التقليلات التي أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عن إجراءاتها في الخدمات التي تقدمها، مطالبة الوكالة بالتراجع عن هذا القرار. ودعت الحكومة كافة الدول إلى سرعة الوفاء بالتزاماتها المالية إلى الوكالة حتى تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

❖ أدانت الحكومة إصرار إسرائيل على تسريع المشاريع الاستيطانية باعترامها بناء مئات الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، ووضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة في المنطقة المسماة E1، والبدء ببناء مستوطنة جديدة في غور الأردن. وأكدت على موقف القيادة الفلسطينية الرابطة استئناف المفاوضات بتنفيذ إسرائيل للالتزامات المترتبة عليها وفي مقدمتها الوقف الفوري التام لكافة النشاطات الاستيطانية.

❖ ثمنت الحكومة قرار الرئيس محمود عباس تشكيل لجنة للتحقيق في تأجيل التصويت على تقرير غولدستون وأكدت على موقف السلطة الوطنية الداعي لتبني مجلس حقوق الإنسان تقرير غولدستون. وفي ذات السياق أكدت الحكومة على إصرار السلطة الوطنية على المضي قدماً في متابعة التقرير، أمام كافة الجهات الدولية ذات

العلاقة سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو محكمة الجنايات الدولية وفي هذا الإطار صادقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية لمتابعة العمل المتعلق بتقرير جولدستون لضمان الدعم الكافي للتقرير، كما وشكلت فريقاً فنياً متفرغاً ذي خبرة للمتابعة وتقديم النصح والمشورة في كافة مراحل العمل والإجراءات المختلفة المتعلقة بتقرير جولدستون.

❖ رحبت الحكومة بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المقرر، كاستحقاق دستوري، استناداً إلى القانون الأساسي وقانون الانتخابات، معتبراً أن هذا القرار يشكل ضماناً لحماية النظام الديمقراطي الفلسطيني. وأكدت الحكومة أنها ستضطلع بكامل مسؤولياتها في توفير كافة مقومات نجاح العملية الانتخابية، والتعاون مع جميع الجهات المعنية لضمان نزاهتها وشفافيتها. مشددةً رفضها لأية محاولة من قبل إسرائيل لإعاقة الانتخابات في القدس.

## الإنجازات القطاعية

### أولاً: قطاع الحكم

أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على مضيها في تنفيذ برنامج عمل الحكومة وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" باعتبارها أولوية ستعمل على تحقيقها على الأرض دون الاكتراث بالتصنيفات المجحفة التي فرضت على الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة، وقيدت من إمكانية البناء والتطوير في كافة الأراضي التي احتلت عام 1967. وللوقوف أمام الخطوات التي قطعتها مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة ضمن سياسات قطاع الحكم نستعرض ما يلي:

### أولاً: تطوير العلاقات والشؤون الخارجية

في سياق حرص السلطة الوطنية الفلسطينية على تطوير العلاقات الدولية لفلسطين مع الدول الأخرى وتوسيع نطاق التعاون معها على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، قامت الحكومة الفلسطينية بتعزيز أواصر التعاون مع الأردن الشقيق من خلال تشكيل اللجان الفنية الفلسطينية – الأردنية وقيامها بإعداد المسودات النهائية لعشر اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة من بينها اتفاقيتان للتجارة الحرة ومنع الازدواج الضريبي.

### ثانياً: الأمن وسيادة القانون

في سعيها المتواصل لتعزيز الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس فرض سيادة القانون والنظام العام والقضاء على كافة أشكال الفوضى، أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة مواصلة المؤسسة الأمنية لجهودها المستمرة في توفير الأمن والأمان للمواطنين، مشيدةً بالحملة الأمنية التي قامت بها لملاحقة المطلوبين للعدالة ومصادرة وإتلاف حوالي 170 مركبة غير قانونية وضبط 300 كغم من اللحوم الفاسدة والمهربة، واحتواء المشاكل العشائرية وتصديها لانتشار أفة المخدرات بتوقيف 975 شخصاً على ذمة قضايا المخدرات وإحالة جميع هذه القضايا إلى القضاء. ويأتي ذلك في سبيل الحرص على ملاحقة الفاعلين وتقديمهم للعدالة.

### ثالثاً: تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية



يأتي تطوير مرفق العدالة على سلم أولويات عمل الحكومة ضمن وثيقة فلسطين "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" بما يعزز مبدأ الفصل بين السلطات وتكريس سيادة القانون، ولأجل هذا الغرض قامت الحكومة ممثلة بمجلس القضاء الأعلى بـ:

- ❖ التنسيق مع الفريق الوطني للتحضير للإطار الناظم للخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة.
- ❖ تعيين (11) قاضياً منذ عام 2009 في محاكم الصلح؛ لتسريع إجراءات التقاضي والحد من تراكم القضايا.
- ❖ إيفاد (10) مبعوثين إلى المعهد القضائي الأردني لتدريبهم ليكونوا قضاة صلح، وإيفاد (10) قضاة صلح للمعهد القضائي اليمني لتدريبهم على عملهم في المستقبل، ودراسة الاحتياجات التدريبية لجميع العاملين في المحاكم ووضع خطة تدريب يتم تنفيذها بالتعاون مع الدول المانحة.
- ❖ التحضير لدورة حول موضوع "سير الدعوى المدنية" لـ (120) قاض من قضاة الصلح والبدائية في مختلف المحاكم الفلسطينية، والعمل على استكمال التدريب المستمر لـ (146) قاضي من قضاة الصلح والبدائية والاستئناف.
- ❖ ازدياد الفصل في القضايا الجزائية الصلحية سنة 2009 بما نسبته (156)% عن سنة 2008، وفي الجنايات أمام محاكم البدائية كانت الزيادة بنسبة (263)%.
- ❖ تطوير دليل الإجراءات التنفيذية والإدارية الموحدة لتطوير دائرة التنفيذ والكتاب العدل، وتطوير وحدات المجلس الإدارية وعمل خطط تفصيلية لكل وحدة، وتطوير دليل إجراءات أقلام التبليغات لتوحيد آليات العمل في دوائر المجلس.
- ❖ تطوير النسخة المحدثة لأتمتة نظام إدارة الملفات (برنامج ميزان 2)، وتطوير العديد من البرامج التي يتم استخدامها في الدوائر المختلفة في المجلس بهدف تسريع وتنظيم العمل.
- ❖ افتتاح محكمة جنين، وتطوير محكمة بيت لحم وقلقيلية، وإضافة طابق على محكمة البدائية في أريحا، وتوفير أراضي لبناء محاكم صلح في كل من سلفيت وطوباس وقلقيلية.
- ❖ تعيين (32) كاتب عدل، و(30) كاتب تبليغات "محضرين" موزعين على مختلف محاكم الضفة الغربية، و(12) باحثاً قانونياً موزعين بين المحاكم والإدارات؛ لزيادة فاعلية العمل في المحاكم.
- ❖ اجتماع عدد من القضاة الفلسطينيين مع قضاة إيطاليين في بيت لحم لمدة (3) أيام لمناقشة موضوع العنف ضد المرأة. بالإضافة إلى مشاركة (10) قضاة في حلقة دراسية في الأردن حول "دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان".
- ❖ نشر وتوزيع مجلة "قضاؤنا"، وتغطية أكثر من (200) حدث صحفي منذ بداية العام يتناول كل ما يتعلق بأخبار المحاكم الفلسطينية والقضاء في فلسطين مما يعزز مصداقية مجلس القضاء أمام الجمهور.

#### أما ديوان قاضي القضاة فتمثلت إنجازاته بالآتي:

- ❖ أنجز الديوان والمحاكم الشرعية خلال شهر أيلول (11480) قضية ومعاملة، واستقبال (549) قضايا للإرشاد الأسري حل منها (310)، وطلاق (337)، زواج (2549)، نيابة الأحوال الشخصية (51) أنجز منها (10)، صندوق النفقة (25) أنجز منها (7).
- ❖ إنجاز (10028) قضية ومعاملة خلال تشرين الأول، وبلغ عدد قضايا الإرشاد الأسري (670) حل منها (308)، وطلاق (431)، وزواج (2862)، نيابة الأحوال الشخصية (49) أنجز منها (11)، صندوق النفقة (26) أنجز منها (7).
- ❖ إنجاز (11392) قضية ومعاملة خلال شهر تشرين الثاني، وبلغ عدد قضايا الإرشاد الأسري (492) حل منها (234)، وطلاق (380)، زواج (2670)، نيابة الأحوال الشخصية (38) أنجز منها (4)، صندوق النفقة (35).

## رابعاً: الإصلاح والاستقرار المالي

في إطار استمرار تقدم عمل الحكومة وسعيها لتنفيذ خطتها "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، خاصة في مجال تعزيز الدور الريادي والسيادي لفلسطين والتي تتطلع من خلاله لأن تصبح عضواً كاملاً في منظمة الجمارك العالمية، رحبت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بقرار المجلس العام لمنظمة الجمارك العالمية القاضي بقبول مشاركة فلسطين في الاجتماع الوزاري للمنظمة، مؤكدةً على أهمية استمرار الجهود الوطنية لاستكمال عضوية فلسطين كمرقب في المنظمة.

وفيما يخص الأوضاع المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية لا سيما الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة نظراً للعجز في ميزانية الدولة التي تصل إلى 400 مليون دولار لعام 2009. أكدت الحكومة قيام الحكومة الإسبانية بتقديم منحة بقيمة 25 مليون يورو لدعم موازنة السلطة الوطنية، كما وأكدت التزام الدول المانحة بتوفير التمويل المطلوب حتى نهاية عام 2009.

### ومن جانب آخر حققت وزارة المالية ما يلي:

- ❖ زيادة إيرادات الجمارك لهذه الفترة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 14%.
- ❖ تحقيق إنجازات عديدة في مجال متابعة حسابات كبار مكلفي ودافعي ضريبة القيمة المضافة، وإعادة تقييم أعمال المكاتب الفرعية وتحقيق إنجازات خاصة على صعيد الزيادة في الإيرادات.
- ❖ حدوث تطور غير مسبوق في متابعة الملفات المعقدة والعالقة وملفات كبار دافعي الضرائب وإعادة توزيع الوظائف مما أدى إلى زيادة في نسبة التحصيلات بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 64%.
- ❖ زيادة التحصيلات من ضريبة الأملاك وخص المهن بنسبة تزيد عن الضعف مقارنة بنفس الفترة من السنوات السابقة.
- ❖ وضع وتطبيق سياسات بيع وتوزيع المحروقات، ومكافحة التهريب وانتهاج سياسة التسعير الناجحة ما أدى إلى ارتفاع التحصيل الضريبي المتحقق على المحروقات.
- ❖ تشغيل نظام أرشفة فواتير المقاصة الإلكترونية، والانتهاج من الأرشفة الإلكترونية لكافة قسائم دفع الضرائب للسنوات السابقة.
- ❖ تطوير آليات الإنفاق وضبطه وربط مراكز مسؤولية البرنامج المحاسبي، وانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تطوير الرقابة والتدقيق.
- ❖ متابعة وإدارة الدين المحلي مع البنوك المحلية، ومتابعة وإدارة الدين الخارجي والحصول على اتفاقيات وتثبيت الأرصدة الافتتاحية وحسابات صافي الإقراض، وإعداد تقرير بالمبالغ المتوقع دفعها للقروض الخارجية.
- ❖ المشاركة في مراجعة بعض القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة بالمالية العامة والخدمة المدنية، ومتابعة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لصالح الخزينة العامة.
- ❖ تدريب العديد من الوزارات ومراكز المسؤولية على النظام المالي، ومتابعة التعديلات المطلوبة على النظام المالي وبرنامج الرواتب بناءً على طلب الجهات المعنية.
- ❖ بناء وتطوير شاشات وتقارير وقاعدة بيانات خاصة للرواتب العسكرية والمستفيدين من رواتب الشهداء ورواتب العسكريين، ورواتب الأسرى في سجون الاحتلال.
- ❖ متابعة تسجيل وحوسبة المعلومات والبيانات الواردة من الوزارات فيما يختص بالأراضي والمباني والمركبات الحكومية.

## خامساً: إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية

قامت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط بما يلي:

- ❖ إعادة تنظيم العمل داخل إدارة تنسيق المساعدات، وبناء قاعدة معلومات ورقية للمانحين ومساهماتهم، واستكمال إدخال البيانات المستلمة حديثاً على القاعدة الإلكترونية، واستحداث وحدة متخصصة للعمل على مهام التنمية الإدارية، والتي قامت بإعداد المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإدارية.
- ❖ متابعة تنفيذ عملية إعداد (23) استراتيجية قطاعية وغير قطاعية تشرف على صياغتها الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- ❖ إعداد قوائم بالبرامج والمشاريع ذات الأولوية خلال السنة الأولى من تطبيق البرنامج الحكومي "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة".
- ❖ عقد المؤتمر الوطني للسكان والتنمية دعماً لجهود التخطيط السكاني التنموي.
- ❖ إجراء المراجعات والمتابعات مع المانحين والطواقم الفنية والوزارات تمهيداً لإعداد اتفاقيات لتمويل مجموعة من المشاريع الجديدة مثل: مشروع إنتاج الطاقة الشمسية، وبناء مجموعة من المدارس، ومشروع دعم النيابة العامة، ومشروع دعم الخدمات العامة في غور الأردن، وبرامج ومشاريع أخرى.
- ❖ تعزيز قدرة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تقديم مقترحات للتمويل لمجموعة من الصناديق الإقليمية والدولية، مثل: الصندوق العالمي للبنية التحتية الممول من هولندا، وبرنامج التعاون عبر الحدود الممول من المفوضية الأوروبية.
- ❖ المساهمة في اختيار مجموعة من المشاريع التنموية المنفذة عبر مؤسسات المجتمع المدني، مثل: المشاريع الممولة من صندوق الاستشارات السياسية والإصلاح (التعاون الألماني)، والمشاريع الممولة من القنصلية الفرنسية.
- ❖ استمرار العمل على بناء نظام وطني للمتابعة والتقييم، من خلال مراجعة مؤشرات الأداء على مستوى قطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي، وتعديل المؤشرات المقترحة بناءً على الملاحظات المقدمة عليها.
- ❖ إتمام الدراسة الأولية للاحتياجات التدريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المتابعة والتقييم، والشروع في تطبيق بعض التدريبات لمجموعة من الوزارات المختارة.
- ❖ إيفاد مجموعة من العاملين في الوزارة للتدريب على التخطيط الاستراتيجي بتنظيم من "الاسكوا" في بيروت.

#### أما إنجازات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثاني لعمل الحكومة:

- ❖ بدء العمل مع اللجنة الوطنية الدائمة لتحديث وتطوير السجل السكاني في تنفيذ دراسة فنية متقدمة في مجال الربط الآلي المباشر لتحديث وتطوير السجل بواسطة فريق متخصص من الخبراء والباحثين من القطاع الخاص وبإشراف فني وإداري من قبل اللجنة.
- ❖ إصدار ونشر مطوية حول النتائج النهائية للتعديلات للعام للسكان والمساكن 2007، كما تم التعاقد مع الباحثين لإعداد (8) دراسات تحليلية من واقع بيانات التعديلات للعام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، وقد تم استخراج البيانات اللازمة لهم لإتمام دراساتهم من واقع بيانات التعديلات للعام 2007.
- ❖ تنفيذ (4) مسح ميدانية، وجمع بيانات السجلات الإدارية، وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار تقرير إحصائي، و(5) بيانات صحفية، و(4) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في الأنشطة التالية: المعيشة، الصحة، الديمغرافيا والخصوبة، العمل، تمكين المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، الطفل، الشباب، اللاجئين، الزواج والطلاق، الهجرة، الجريمة والضحية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مجتمع المعلومات.
- ❖ تنفيذ (12) مسحاً ميدانياً، وجمع بيانات السجلات الإدارية، وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (6) تقارير إحصائية، و(16) بيان صحفي، و(9) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في العديد من الأنشطة، وإصدار (7) تقارير إحصائية، و(9) بيانات صحفية حول فلسطين في أنشطة مختلفة.
- ❖ نشر كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (11) ويشتمل على بيانات تفصيلية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية والبيئية حول محافظة القدس بشكل خاص، وتم تجهيز المسودة الأولى من التقارير الإحصائية للمحافظات خلال عام 2009، وجمع البيانات من مصادرها لإعداد كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (10).

- ❖ إعداد جميع خرائط الأطلس الإحصائي الورقي مع النصوص الخاصة بها باللغة العربية، وإعداد (24) خريطة إحصائية محوسبة من بيانات التعداد العام 2007، وإعداد (67) خريطة في مختلف المواضيع للأطلس الإلكتروني.
- ❖ تحديث دليل المصطلحات و(2) من التصنيفات الإحصائية (النظام المنسق، والتصنيف الصناعي الموحد)، وعلى طريق توحيد المعايير وطنياً.
- ❖ إعداد أطر إحصائية بالاعتماد على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007؛ لاستخدامها في المسوح التي ينفذها الجهاز، وإعداد إطار مناطق عد ليتم استخدامه من قبل المؤسسات البحثية لمساعدة هذه الجهات على إعداد دراسات تتصف بالدقة والموثوقية.
- ❖ تنفيذ (26) نشاطاً تدريبياً في الداخل والخارج استفاد منها (101) موظف من موظفي الجهاز، و(5) دورات تدريبية للمستخدمين في مجال المعرفة الإحصائية استفاد منها (73) من موظفي البلديات والمجالس القروية والجامعات ووسائل الإعلام، وتوفير منحتين دراسيتين.
- ❖ تأهيل بيانات متخصصة في أكثر من (8) مواضيع لخدمة البحث العلمي والقطاع الأكاديمي ضمن سياسة توفير بيانات خام للاستخدام العام.

### سادساً: الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية

- ❖ بهدف توسيع قاعدة المشاركة للنهوض بالمهام التي تضمنتها وثيقة برنامج الحكومة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وتقديم الرأي والاقتراحات في السياسات العامة والخطط والبرامج، صادقت الحكومة على إنشاء مجالس استشارية قطاعية للوزارات والمؤسسات الحكومية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والشخصيات العامة ذات الاختصاص، وبما يضمن تحقيق الإصلاح والشراكة وتحمل المسؤولية لتعزيز كفاءة ودور هذه المؤسسات وقدرتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة وفاعلية.
- ❖ وفي مجال إصلاح إدارة الخدمة المدنية صادقت الحكومة على توصيات لجنة الشؤون الإدارية الوزارية الدائمة والتي يتضمن أحد بنودها تشكيل لجنة فنية منبثقة عن اللجنة الإدارية لتعديل قانون الخدمة المدنية، وفي ذات السياق صادقت الحكومة على 14 قرار حكومي في مجال التقاعد والترقيات وتمديد الخدمة المدنية وتنظيم الشؤون الإدارية كان أهمها قرار تشكيل لجنة خاصة لتسوية أوضاع الموظفين الحاصلين على مؤهل علمي أقل من جامعي ممن يشغلون مراكز قيادية وإشرافية في مواقعهم بحيث تغني ترقيتهم عن أية تعيينات جديدة، كذلك تمت المصادقة على إحالة عدد من الموظفين في الوزارات إلى التقاعد المبكر.
- ❖ **ومن جانب آخر قام ديوان الموظفين العام بما يلي:**
- ❖ إيفاد (343) موظفاً وموظفة في بعثات دراسية، دورات تدريبية ومهمات رسمية وورش العمل واجازة دراسية بدون راتب خلال الربع الثاني لهذا العام من مختلف المؤسسات الحكومية.
- ❖ تدريب (4) مجموعات بواقع (20) متدرباً ومتدربة في كل مجموعة ضمن برنامج تنمية المهارات الإدارية والقيادية.
- ❖ المشاركة في الخطة الوطنية للتشريع، وإجراء دراسة قانونية شاملة لعدة مواضيع: نظام إقرار الذمة المالية، ومشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأسرى والمحررين رقم 19 لسنة 2004، واستحداث نيابة الأحوال الشخصية.
- ❖ إنجاز (1500) معاملة لمختلف الوزارات، والتسكين على هيكلية أمانة السر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتسكين موظفي ديوان الرقابة الإدارية والمالية الجدد.
- ❖ تدقيق الكشوف المتعلقة بالتقارير السنوية لـ (3016) موظفاً يعملون في (16) مؤسسة، وإعادة التقارير السنوية لأكثر من (200) موظف لأخطاء تتعلق بعدم مصداقية تقارير التقييم، وتوجيه تنبيهات وإنذارات بشأن عدم كفاءة الأداء وفق القانون (100) موظف، وتدقيق (113) كشف دوام لـ (56) مؤسسة خلال الربع الأخير من السنة.
- ❖ تعزيز العلاقة مع معهد الإدارة العامة الأوروبي للاستفادة من خبرتهم في مجال التطوير الإداري والتدريب، ومتابعة تدريب الكوادر الفلسطينية المتخصصة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

- ❖ ضبط (47) موظفاً يستخدمون سيارات حكومية ويتقاضون مواصلات، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وصرف وتعديل ووقف مواصلات لعدد (117) موظفاً في المؤسسات الحكومية، وتعديل علاوة اجتماعية لـ (137) موظفاً ضمن كادر السلطة الوطنية.
- ❖ عدم اعتماد (20) حالة من موظفي المؤسسات الحكومية ما بين نقل وندب وإعارة لعدم التقيد باللوائح والأنظمة.
- ❖ توجيه تنبيهات لـ (6) من موظفي المؤسسات الحكومية بسبب مخالفتهم النظم الخاصة بالدوام، وخصم من الراتب لعدد (25) موظفاً في المؤسسات الحكومية بسبب التأخير الصباحي المتكرر، وإلزام إثبات الحضور والانصراف اليومي لـ (30) موظفاً ضمن فئة مدير ومدير عام على السجل اليومي.

### سابعاً: المساءلة والشفافية

- ❖ قامت الحكومة في الربع الثاني لعملها ممثلة بديوان الرقابة الإدارية والمالية بـ:
  - ❖ إنجاز ما يقارب (41) تقريراً رقابياً (مالي، إداري، شامل)، وإعداد تقرير حول تقييم الاحتياجات التدريبية للموظفين.
  - ❖ إعداد تقرير تقييم التزام الجهات بتوصيات الديوان، ويتم ذلك من خلال التقارير الرقابية وقبل البدء بعملية التدقيق على المؤسسات.
  - ❖ إعداد تقرير مقارنة لبعض الحالات التي تم الالتزام بها بتوصيات الديوان ويتم إعداد التقرير ضمن التقارير الرقابية وليس بشكل منفصل.
  - ❖ الانتهاء من إعداد خطة إستراتيجية للديوان 2010-2011، وإعداد دليل العمل الرقابي بنسبة (80)% وجزء من دليل العمل الإداري داخل الديوان.
  - ❖ المشاركة في دورة تدريبية حول "التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج" بتنظيم من الأربوساي، ويتم مراسلة الجهات المختصة بالتدريب بشكل مستمر للحصول على دورات تدريبية وقد تم خلال الربع الثاني الالتحاق بـ (3) دورات تدريبية.
  - ❖ إنشاء قاعدة بيانات لجميع الجهات الخاضعة للرقابة، وتوزيع (6) إصدارات من النشرة الشهرية الخاصة بديوان الرقابة.

### ثامناً: تعزيز وإصلاح الحكم المحلي

- ❖ في الجانب المتعلق بتعزيز وإصلاح مؤسسات الحكم المحلي أكدت الحكومة في الربع الثاني لعملها التزامها بأهمية إجراء انتخابات البلديات كونها تعزز مبدأ الديمقراطية والشفافية في قطاع الحكم المحلي. أما في جانب دعم البلديات، قامت الحكومة بتخصيص مبلغ 100 ألف دولار لبلديات بيت لحم، بيت ساحور، وبيت جالا، حتى تتمكن من تكريس احتفالات أعياد الميلاد المجيد لعام 2009.
- ❖ وعلى صعيد القرارات الحكومية، صادقت الحكومة على مشروع إعداد المخطط الوطني المكاني، كونه يشكل أهمية من خلال رسم سياسات وتوجهات وطنية للتنمية العمرانية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أمثل، ويشكل أداة يسترشد بها للتخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي، والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة والمحافظة على التوازن البيئي، وترشيد استخدامات الأراضي، إلى جانب السيطرة على النمو غير المنظم للمراكز الحضرية والمدن الكبرى والحد من ظاهرة الهجرة من الأرياف.
- ❖ وعلى صعيد آخر قامت وزارة الحكم المحلي بـ:
  - ❖ إنجاز الهياكل الموحدة لجميع الهيئات المحلية، وتطبيق النظام المحوسبي الموحد في (5) بلديات، وتطبيق نظام موظفي الهيئات المحلية على جميع البلديات، والشروع في تطبيق نظام الإستحقاق المعدل في (54) بلدية.
  - ❖ إعداد ورقة السياسات المالية للهيئات المحلية بتمويل من التعاون الياباني (جايك)، وإطلاق ورقة السياسات والدليل الخاص بمفهوم التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، وإعداد (5) خطط استراتيجية محلية وتحضير المطلوب لإعداد (25) خطة محلية.

- ❖ التوقيع على اتفاقية النظام المالي الموحد الخاص بالبلديات، وتشمل هذه الاتفاقية البالغة قيمتها في مرحلتها الحالية (10 ملايين) دولار دعم (26) هيئة محلية في مختلف محافظات الضفة الغربية.
- ❖ استكمال الإستراتيجية المحلية للتطوير لمنطقة الأغوار والتي طرحت (92) مشروعاً تنموياً بوشر في العمل على إنجاز (26) مشروع بدعم من الحكومة اليابانية، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في محافظات (طولكرم، بيت لحم، سلفيت) بالتعاون مع جاياكا، واستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين بالتعاون مع المؤسسات الوطنية.
- ❖ إلزام الهيئات المحلية بفتح حسابات خاصة بالمياه والكهرباء، وجدولة ديون أكثر من نصف عدد الهيئات المحلية، وتركيب حوالي (150.000) عداد للكهرباء.
- ❖ إنجاز خطة استراتيجية لدمج الهيئات المحلية، وإعداد دليل الدمج للهيئات المحلية، والقيام بزيارة إلى الأردن للاطلاع على التجربة الأردنية في هذا المجال، حيث تم دمج ما يقارب (328) بلدية ليصل عددها إلى (93) بلدية فقط، والمباشرة في إجراءات دمج هيئات محلية شكلت في السابق مجالس خدمات مشتركة، والتحصير لإنشاء (8) بلديات جديدة، والتحصير لضم (115) لجنة مشاريع للبلديات.
- ❖ دراسة عدد من الأنظمة التنفيذية لقانون الهيئات المحلية ومراجعتها مع مجموعة من الهيئات المحلية، واستكمال أعمال مراجعة الأنظمة التنفيذية لقانون الهيئات المحلي ووضع خطة للأنظمة التي سوف تتم مراجعتها خلال الربع الأول من العام 2010.
- ❖ بلورة الخطة الاستراتيجية والقطاعية للحكم المحلي من خلال تشكيل الفريق الوطني والفريق الفني لإنجاز هذه الخطة، وعقد مجموعة ورش عمل وعدد من الاجتماعات.
- ❖ زيارة (43) هيئة محلية، والإشراف على (10) هيئات محلية تم ضبط تجاوزات مالية وقانونية في أعمالها، واعتماد دليل التوجيه والرقابة والعمل به.
- ❖ الحصول على تمويل وطرح عدد من المشاريع التنموية في كافة محافظات الوطن مما يساعد الهيئات المحلية على تقديم الخدمات النوعية وكمية وجودة مناسبة للمواطنين، وطرح عطاءات مجموعة من المشاريع وتنفيذ واستلام مجموعة أخرى منها بقيمة (25 مليون) دولار. ويقوم صندوق تطوير وإقراض البلديات بتنفيذ المشاريع القائمة ويعمل على أعداد مقترحات برامج ترفد المرحلة القادمة بمشاريع هادفة لرفع كفاءة البلديات.
- ❖ توقيع اتفاقية بقيمة (23 مليون يورو) مقدمة من الحكومة الإيطالية لدعم مشاريع تنموية مختلفة تتعلق بتطوير قدرات مؤسسات الحكم المحلي في جنوب الضفة الغربية وخانيونس في مجالات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والتراث الثقافي والتنمية المجتمعية وبناء المؤسسات.
- ❖ إطلاق مشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية بقيمة (10 ملايين) دولار، وإقامة مشاريع مشتركة للهيئات المحلية في المجالس المشتركة في الأغوار، وإنجاز المرحلة الأولى من مشروع الطمر الصحي للنفايات الصلبة في رام الله ومحافظات الجنوب.
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء نوافذ المعرفة في القرى الفلسطينية لإنشاء (35) مركز حاسوب علمي في مجالس الخدمات المشتركة والمجالس القروية.

### تاسعاً: الجانب الديني

سعيًا لبناء جيل قادر على حمل أمانة الدين الإسلامي ونشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة بعيداً عن التطرف والمغالاة وبناءً على الفهم الصحيح لتعاليم الدين الحنيف، صادقت الحكومة في الربع الثاني لعملها على اعتماد الثانوية العامة الشرعية ضمن مسارات الثانوية العام بدءاً من العام الدراسي القادم (2010م-2011م). ومن جانب آخر قامت الحكومة بمكافحة الأنشطة المخالفة للقانون في المساجد ودور العبادة، ومتابعة خطب الجمعة في ظل اعتماد الخطبة الموحدة.

أما جهود وزارة الأوقاف والشؤون الدينية فتمثلت بما يلي:

- ❖ استمرار عقد الاجتماعات الدورية مع الأئمة والوعاظ لتوجيههم وإرشادهم بما يحقق أهداف الوزارة ويخدم الصالح العام.
- ❖ إيفاد موظفين من وزارة الأوقاف ومؤسسة إحياء التراث لدورات داخل الوطن وخارجه.
- ❖ استقبال المراجعين من باحثين وطلبة دراسات عليا في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.
- ❖ تزويد المؤسسات الرسمية بالوثائق اللازمة والداحضة للإدعاءات الصهيونية، والتعاون مع دائرة الأملاك الوقفية وتزويدها بالمخططات والوثائق اللازمة.
- ❖ ملاحقة المعتدين على أراضي الوقف وأملاكه ورفع قضايا على المستأجرين والمحتكرين أمام المحاكم، وتحصيل الديون المستحقة للوزارة على المستأجرين للأملاك الوقفية
- ❖ استثمار العديد من الأراضي لإقامة الصروح العلمية والطبية والزراعية.

#### وقامت الحكومة ممثلة بدار الإفتاء والبحوث الإسلامية بـ:

- ❖ المشاركة في احتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية، وفي عدة مؤتمرات: مؤتمر دولي في روسيا الاتحادية، "ملتقى القدس الدولي" في المغرب، المؤتمر السادس لحركة فتح، مؤتمر القوى الوطنية للاعتصام في حي الشيخ جراح، المؤتمر الوطني للسكان والتنمية، مؤتمر القدس الدولي، مؤتمر شموع الحرية، والمشاركة في افتتاح الجامعة الإسلامية الروسية في الشيشان، وعقد مؤتمر "القدس إيمان وتحديات".
- ❖ المشاركة في افتتاح الدورة الرابعة لصيانة وترميم المخطوطات، وحفل افتتاح مشروع إحياء التراث وترميم البلدة القديمة العيزرية، وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، واستقبال سفير سلوفينيا، رئيس البعثة البابوية، سفير مصر في فلسطين، رئيس وزراء إسبانيا، وفد ايطالي، وفد من المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس من لبنان، سفير المملكة المغربية، الأمين العام من أجل الأديان وفود أجنبية من إفريقيا وبريطانيا وفرنسا.
- ❖ إجراء (60) مقابلة تلفزيونية وإذاعية للحديث عن الأوضاع الفلسطينية والمقدسات الإسلامية، وتقديم العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية، وإصدار أكثر من (177) خبراً صحفياً، و(10) حلقات دينية في الصحف المحلية.
- ❖ بلغت الفتاوى الصادرة: طلاق بأنواعه (1101)، والفتاوى العامة (409)، ومئات الفتاوى الشفوية، وكانت قرارات مجلس الإفتاء الأعلى من شهر آب وحى تشرين الثاني: الفتاوى العامة (4)، وفتاوى الطلاق (30).
- ❖ إصدار (5) نشرات، وكتاب فتاوى الصيام، والعدد (86) من مجلة الإسراء، وإسبوعية شهر رمضان المبارك.
- ❖ منح شهادة حلال لشركة السلوى للمنتوجات الغذائية.
- ❖ حل العديد من النزاعات الأسرية والاجتماعية، وزيارة عائلة غاوي وحنون في حي الشيخ جراح بالقدس، وعائلة الأسير علاء بازيان في البلدة القديمة.
- ❖ افتتاح مسجد الصالحين في كفر راعي.

## الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع الحكم

- ❖ امتهان كرامة القاضي وتعريضه للتفتيش وإيقافه على الحواجز العسكرية، وكذلك عدم تمكن المحضرين و معاوني القضاء من أداء دورهم القانوني في إتمام عمليات التبليغ للدعوي أو غيرها بسبب الاغلاقات والمنع.
- ❖ عدم إقرار القوانين الفلسطينية التي تنظم عمل القضاء الشرعي والتي قدمت مسوداتها الى مجلس الوزراء مثل قانون تشكيل المحاكم الشرعية، قانون اصول المحاكمات الشرعية، قانون الاحوال الشخصية.
- ❖ عدم مركزية تنسيق المساعدات الخارجية مما يعيق جهود وزارة التخطيط في تعزيز فعالية المساعدات بسبب تعدد الجهات التي تتوجه إليها الجهات المانحة، وكذلك ضعف التكامل في عمل بعض المؤسسات الرسمية العاملة ضمن القطاع الواحد مما يعيق الاتفاق على بعض البرامج التي تحتاج إلى تنسيق داخل القطاع الواحد
- ❖ عدم استجابة بعض المانحين للمتطلبات المتعلقة بتحديث بيانات المشاريع التي يقومون بتمويلها، اضافة الى ضعف قدرة بعض الجهات الحكومية على تحديد المشاريع المطلوبة من قبلها.
- ❖ تأثر عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بسبب الواقع السياسي الحالي في قطاع غزة والذي أدى إلى عدم نشر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2007 لقطاع غزة. إضافة الى عدم جمع بيانات مسح الاستثمار الاجنبي 2008، وعدم التمكن من جمع بيانات التجارة الخارجية، وعدم توقيع أية اتفاقيات دعم مع أي من المانحين لمشروع التعداد الزراعي حتى تاريخ 2009/11/30.
- ❖ عدم توفر الخبرات الكافية لإعداد رقابة أداء وفق المعايير العالمية، إضافة الى أن العمل داخل ديوان الرقابة المالية والإدارية يتم بجهود ذاتية ولا يوجد اي مساعدات خارجية.

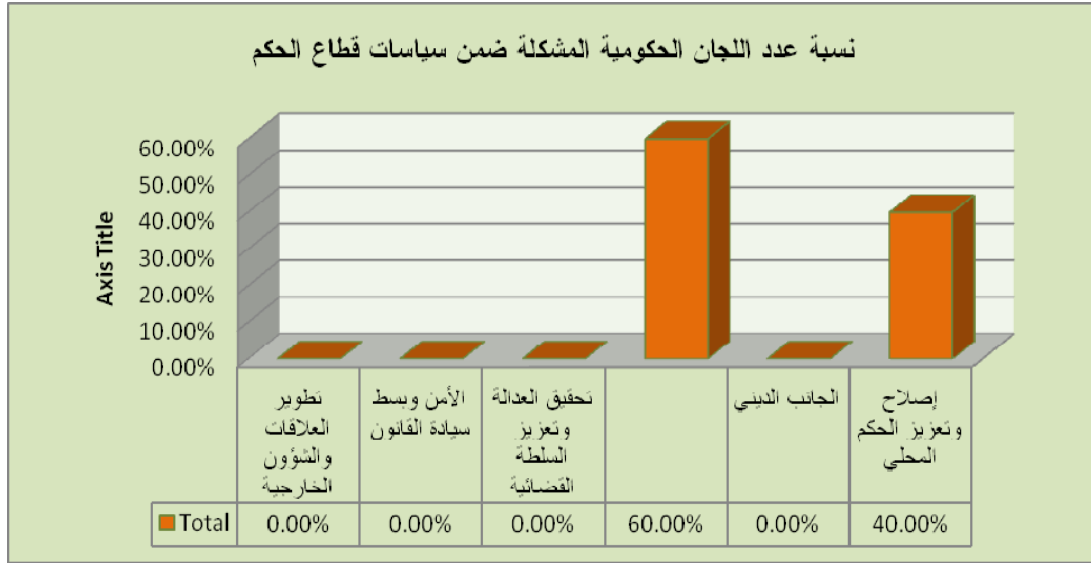
## التوصيات العامة بشأن قطاع الحكم

- ❖ إقرار منظومة مشاريع القوانين الفلسطينية التي تنظم العمل في جهاز القضاء الشرعي والمقدمة إلى مجلس الوزراء.
- ❖ الاستمرار في عملية التخطيط الوطنية والتخطيط على المستوى القطاعي بما يؤدي إلى إقرار سياسات وخطط قطاعية لجميع مجالات العمل الرسمي في السلطة الوطنية.
- ❖ استكمال إعداد المخطط الوطني المكاني، وكذلك تبني نظام البوابة الواحدة فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدات التنموية.
- ❖ ضرورة تظافر جهود السلطة الوطنية الفلسطينية وبالأخص مجلس الوزراء والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط من أجل سد العجز الحاصل في مشروع التعداد الزراعي.

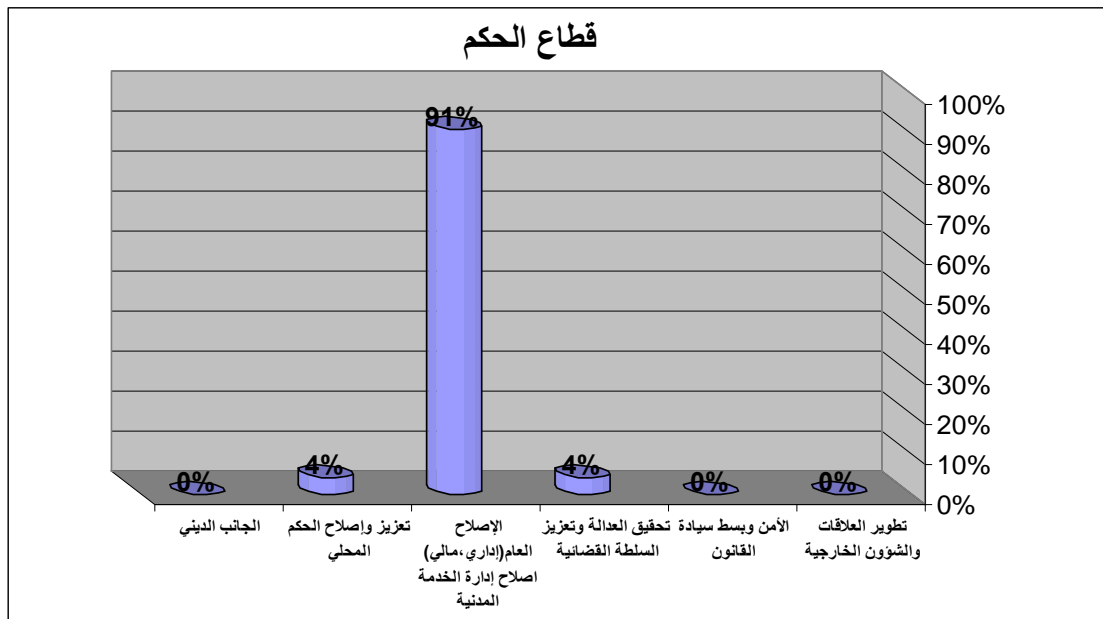
## الرسوم البيانية

يمثل الرسم البياني رقم (1) نسبة عدد اللجان الحكومية التي تم تشكيلها في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع الحكم، بحيث نلاحظ أن 60% من اللجان المشكلة كانت ضمن سياسات الإصلاح بكافة جوانبه، ويليهما بعد ذلك تشكيل لجان بنسبة 40% حول إصلاح مؤسسات الحكم المحلي.





يمثل الرسم البياني رقم (2) نسبة عدد القرارات الحكومية الصادرة في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن قطاع الحكم، حيث شكل الإصلاح بكافة جوانبه أعلى نسبة مئوية (91%) من المجموع الكلي لعدد القرارات.



### ثانياً: قطاع التنمية الاجتماعية

بالرغم من الظروف الاجتماعية القاسية التي ما زال يعاني منها الشعب الفلسطيني الذي يبرز تحت الاحتلال والمتمثلة بالفقر والحرمان، والشتات، والبطالة، وسوء أحوال المعيشة، بسبب استمرار سياسات الحصار الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يقف أمام جهود الحكومة الفلسطينية المتواصلة لتوفير الحماية الاجتماعية، وكل المقومات والخدمات الأساسية اللازمة للمواطنين لا سيما في المناطق المهمشة والأكثر تضرراً. ولتسليط الضوء على إنجازات الحكومة في الربع الثاني لعملها ضمن سياسات قطاع التنمية الاجتماعية تستدرج ما يلي:

### أولاً: الحماية الاجتماعية

سعيًا لتحقيق الهدف المتمثل بتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني لعملها بدعم حقوق المعاقين وذلك من خلال الموافقة على تخصيص مبلغ مالي بقيمة (238,000) دولار لتنفيذ المرحلة الأساسية من إصدار بطاقة المعوق استناداً إلى قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999، إذ أن هذه البطاقة تحدد رزمة الخدمات التي يحق للمعوق الحصول عليها ضمن برنامج منظم للوزارات ذات العلاقة، ومنها الخدمات الصحية والدمج الاجتماعي والمهني والتعليمي، وإعادة التأهيل وتقديم خدمات الدعم وفق نوع الإعاقة ودرجتها.

وقامت الحكومة أيضاً ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية بـ:

- ❖ تدقيق بيانات (17,755) أسرة ليصبح مجموع الأسر الفقيرة والمهمشة التي تم تدقيق بياناتها في الضفة الغربية خلال الشهور الستة الماضية (36,755) أسرة، وتم إدخال البيانات المدققة إلى قاعدة البيانات، واختبار معادلة الاستهداف تمهيداً لتطبيقها وتشغيلها بشكل كامل على كافة الأسر المستهدفة في الضفة الغربية.
- ❖ تقديم مساعدات نقدية لمنفععي برنامج الحالات الصعبة وعددهم (50,551) أسرة في الضفة وغزة بقيمة (50,551,000) شيكل، وتقديم المساعدات النقدية لـ (4842) أسرة أخرى من الأشد فقراً في الأراضي الفلسطينية من خلال برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي شبكة الحماية الاجتماعية بمبلغ إجمالي قيمته (4,354,542) شيكل.
- ❖ استكمال الترتيبات والإجراءات اللازمة لدفع (200) دولار لـ (9,314) أسرة، وهي الدفعة الثانية من المستفيدين من المساعدة الخاصة بأزمة الغذاء العالمي المقدمة من البنك الدولي. وتقديم (667,280) دولاراً كمساعدات نقدية لأسر فقيرة ومهمشة ولحالات مرضية ولجمعيات ومستشفيات بتبرع من الهلال الأحمر الإماراتي. والبحث الاجتماعي لـ (158) حالة لصالح هيئة التقاعد والمعاشات.
- ❖ صرف مبلغ (734,705) شيكل لـ (238) أسرة، من بينها مساعدات طارئة بقيمة (495330) شيكل، ومساعدات ترميم منازل (197875) شيكل، ومصاريف علاج (18800) شيكل، وأجهزة طبية (19700) شيكل، وأضرار احتلال (3000) شيكل.
- ❖ تقديم المساعدات الغذائية لـ (50000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (15) مليون دولار، وتوزيع (12384) طرداً غذائياً على الأسر الفقيرة والمهمشة كالتالي: (8500) طرد غذائي من الإغاثة الإسلامية، و(3884) طرداً غذائياً من الإمارات بقيمة (160,000) دولار، وتوزيع لحوم الأضاحي على (10800) أسرة فقيرة (3300) في الضفة و(7500) في غزة بقيمة (160,000) دولار، و(350) وجبة من الإفطارات الجماعية في شهر رمضان بالتنسيق ودعم شركة الاتصالات الفلسطينية.
- ❖ تنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين في محافظات نابلس، جنين، بيت لحم والخليل، وشملت (1893) أسرة.
- ❖ تقديم خدمة التأمين الصحي الشامل لـ (65,721) أسرة.
- ❖ منح (11) قرصاً بقيمة (55,000) دولار من خلال صندوق إقراض المعاقين، وبلغ عدد المستفيدين عن الفترة المذكورة من مشروع التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة (812) أسرة، ليصبح عدد المستفيدين الكلي (4612)، من بينهم (2807) استفادوا من خدمات شبكة الأمان، منهم (571) مستفيد جديد، و(1805) استفادوا من الإقراض الصغير، منهم (241) مستفيداً جديداً.
- ❖ الاستمرار في توفير الرعاية لـ (310) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، من بينهم (125) حدثاً جديداً. ورعاية ما مجموعه (1349) حالة من رقابة السلوك.
- ❖ توقيع اتفاقية مع الشرطة الأوروبية لمشروع عدالة الأحداث، حيث يتم في المرحلة الأولى إعداد تقرير تحليلي لوضع قضاء الأحداث بقيمته (50,000) يورو من الاتحاد الأوروبي.

❖ منح إعفاء جمركي لـ (60) معاقاً، ومنح قروض لـ (11) معاقاً؛ لإنشاء مشاريع صغيرة مدرةً للدخل بقيمة (55,000) دولار، واسترداد ما قيمته (7000) دولار من القروض الممنوحة عن الفترة السابقة بهدف تدوير القروض لمعاقين آخرين، وتزويد (6) حالات بالأدوات المساندة، وبدعم من الـ (CBM) الألماني.

ومن جانب آخر قامت هيئة التقاعد الفلسطينية بما يلي:

❖ زيادة مبالغ التحويلات الشهرية من وزارة المالية بشأن الاشتراكات الشهرية، والحصول بعض المتأخرات وتحصيل أقساط القروض المستحقة على وزارة المالية.

❖ التواصل والتعاون مع البنك الدولي وتقديم دراسات متخصصة في الأنظمة، وإنهاء دراسة لتقييم الوضع الحالي مع البنك الدولي والتهيئة للشروع في الخطة التنفيذية، والتعاون مع خبراء من البنك الدولي لبحث ودراسة تصور جديد لتطبيق مفهوم المساهمات المحددة ليتلاءم مع المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق النظام.

❖ تقديم مسودات اللوائح والدراسات لمجلس الوزراء ومجلس الإدارة بشأن تطبيق قانون التقاعد للقطاع الخاص، وتطبيق المادة (120) من قانون التقاعد العام والخاص بصرف راتب أساسي.

❖ دراسة عروض ومشاريع استثمارية، والمشاركة في مشاريع استثمارية جديدة، وإعادة منح القروض للموظفين المدنيين.

## ثانياً: دعم التعليم

إن نجاح العملية التعليمية يعني نجاح السياسة الحكومية في توفير الخدمات والارتقاء بالمستوى التعليمي على النحو المرجو تحقيقه، كونها واجب وطني ملقى على عاتق الحكومة.

❖ وفي سعيها المستمر لإزالة عوائق إجحاح التعليم والمحافظة على قدسيته، شجبت الحكومة فرض الحجاب والزّي غير المقرر من وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة وحذرت من مخاطر ذلك على الحريات العامة والشخصية ومستقبل العملية التعليمية في القطاع. كما استنكرت تدخل حركة حماس في شؤون جامعة الأقصى في قطاع غزة، وانتهاكها لاستقلالية الجامعة وتهديدها لانتظام الدراسة فيها.

❖ وفي إطار تأكيد الحكومة على أهمية النهوض بالتعليم الجامعي الحكومي من خلال الحفاظ على الكوادر الحالية، واستقطاب كوادر أكاديمية جديدة، لتتمكن الجامعات الحكومية من تحقيق أهدافها ورؤيتها بما يخدم المجتمع الفلسطيني، وتعزيز قدرتها على منافسة الجامعات الأخرى وتوفير جودة عالية في التعليم، صادقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة أوضاع الجامعات والكليات الحكومية ووضع السياسات المناسبة لها. كما صادقت على تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة إمكانية تطبيق نظام التقاعد الحكومي على العاملين في الجامعات الفلسطينية.

وعلى صعيد إنجازات وزارة التربية والتعليم العالي فتمثلت بالآتي:

❖ بناء (68) غرفة صفية إضافية وتزويدها بالأثاث المدرسي بقيمة (2 مليون) دولار، وتزويد الأبنية المدرسية الجديدة بالتسهيلات اللازمة للمعاقين، وإحالة عطاءات لإنشاء (100) مختبر علمي بكلفة (400.000) دولار، وإنشاء (18) مختبر حاسوب جديد بكلفة (170.635)، وتزويد (61) مدرسة بماكينات تصوير وسحب إلكترونية، وتزويد (90) مدرسة بأجهزة (LCD)، وتزويد المدارس بالأثاث والتجهيزات والقرطاسية والأدوات وكافة المستلزمات بقيمة (مليون) دولار، واحتياجات المديرية لتأهيل مستودعات اللوازم والكتب بقيمة (1.298.000) شيكل.

❖ تدريب مئات المدراء والمعلمين والمعلمات والمشرفين في مجالات مختلفة، وعقد اجتماعات مع الجامعات لتحديد أطر التعاون لتنفيذ برامج تدريبية مشتركة.

❖ توقيع العديد من الاتفاقيات مع جهات عدة تهدف إلى خدمة قطاعات التعليم العام والتعليم المهني والتقني والجامعي.

❖ متابعة استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين، واستحداث هيئة تطوير مهنة التعليم، ومتابعة إحياء مبادرة التعليم الإلكتروني، وخطة لتقويم المناهج الفلسطينية وتشكيل اللجان وفرق العمل اللازمة.

- ❖ تزويد المكتبات المدرسية بكتب تخدم الأنشطة الطلابية في كافة مديريات التربية والتعليم بتمويل من اليونيسيف. وتزويد 34 مدرسة بأدوات وملابس رياضية، و(34) نادي بأدوات رياضية وفنية وموسيقية، و(16) مديرية بخيم كشفية، و(8) مديريات بأجهزة موسيقية ومواد فنية لتفعيل الأندية الفنية المشاركة في مسابقة (القدس على بالي) في أبو ظبي، وتزويد المديريات بما قيمته (4000) شيكل، لكل مديرية لشراء خيم، وإجراء (3) مسابقات أدبية وعلمية وفنية، وإقامة (68) نادياً رياضياً وفنياً وموسيقياً. وإجراء المسابقات الرياضية.
- ❖ إعداد دليل مساند للمرشد التربوي لتوضيح آليات تحويل الطلبة للجهات المختصة، وفتح (9) غرف مصادر في خمسة مديريات، وتعيين (14) موظفاً للعمل ضمن هذه الغرف الصفية، وفتح (10) غرف صفوف مدمجة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة، وتعيين (10) موظفين لمدة عام على حساب المؤسسة السويدية، والانتهاء من تصميم وطباعة (220) نسخة حول استخدام الوسائل التعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتزويد (8) مدارس بجهاز حاسوب و(LCD, DVD).
- ❖ تخريج (47) مرشداً تربوياً، وإعداد دليل مساند للمرشد التربوي والمعلم ومدير، وإعداد المواد التدريبية اللازمة للبدء بتنفيذ برنامج الدبلوم المهني في مجال التربية الخاصة، وحصول (72) مرشداً على دبلوم الإرشاد المدرسي، وتغطية (90)% من الدورات التدريبية المقررة لفريق العاملين في مجال التربية الخاصة.
- ❖ حوسبة التخطيط السنوي والإداري والمالي في برنامج (PPM) وربطه مع برنامج حوسبة المالية، وإعداد نظام للرقابة على نوعية التعليم، ومتابعة تنفيذ الخطة الخمسية في جميع المستويات.
- ❖ تقديم مئات من المنح الداخلية كمنح الرئيس ومنح مجلس الوزراء للمتفوقين ومنح الوزارة من الجامعات، ومنح في برنامج التربية الأساسية في الجامعة العربية الأمريكية، والمنح الخارجية، وابتعث عدد من موظفي الوزارة والجامعات للحصول على درجة الدكتوراه من بعض الجامعات العربية على حساب اليونسكو.
- ❖ صياغة بعض المهارات العملية لبعض التخصصات المعتمدة في الامتحان التطبيقي الشامل وإصدار نسخة نهائية لنتائج العام 2008م، ودفع جميع المستحقات لجميع العاملين من خلال البنوك الفلسطينية، وإنهاء الترتيبات اللازمة لاستلام تجهيزات مدرسة جنين الصناعية على حساب المشروع الكوري، وإعداد برامج ونشاطات خاصة بالتوعية المهنية، وإعداد فلم وثائقي عن التعليم المهني والتقني، وإعداد ورشات عمل خاصة بالتعليم المهني والتقني، وعقد اجتماعات مع مؤسسة (GTZ) لمراجعة إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني وتشكيل (4) فرق عمل فنية في مجالات عدة، ولجنة الإشراف على الإستراتيجية.
- ❖ متابعة النشاطات المتعلقة بواقع سوق العمل الفلسطيني (LMIS) مع وزارة العمل، ونشاطات مشروع (ILO) حول التعرف على عالم الأعمال (KAB) في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، ونشاطات مشروع اليونسكو حول الإرشاد والتوعية المهنية، ونشاطات مشروع الإرشاد والتوجيه المهني (School to Career)، وتسجيل عدة حلقات إذاعية في راديو أجيال حول (التوعية المهنية، سوق العمل)، ومتابعة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني.

### ثالثاً: دعم القطاع الصحي

- في ضوء استمرار سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتدهور الأوضاع الصحية للمواطنين في القطاع بسبب الحصار المفروض عليها، استنكرت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة سياسة إقصاء الكفاءات الطبية التي تمارسها حركة حماس ومنعهم من العمل في المرافق الصحية في قطاع غزة، والمساهمة في إنقاذ حياة المرضى.
- ومن جانب آخر ولضمان استدامة وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين صادقت الحكومة على تخصيص مبلغ مالي بقيمة 350 ألف شقل لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء انفلونزا الخنازير (H1N1).
- وعلى صعيد آخر قامت الحكومة في الربع الثاني لعملها ممثلة بوزارة الصحة بـ:
- ❖ مراجعة قانون التأمين الصحي، وافتتاح تجريبي لجناح الطوارئ في مجمع فلسطين الطبي، ونقل كلية ابن سينا للعلوم الصحية إلى موقعها الجديدة في حوارة.

- ❖ تزويد المستشفيات والرعائيات الصحية الأولية بـ (10) سيارات إدارية، وتزويد أجهزة و معدات طبية بقيمة (مليون و 350 ألف) دولار على حساب المشروع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- ❖ استئجار مبنى لاستعماله كأول مركز وطني لعلاج وتأهيل المدمنين على المخدرات، واستلام مباني عيادات جديدة، وبدء العمل في إنجاز المبنى الجديد لمديرية صحة الخليل، ووضع حجر الأساس لمبنى مديرية صحة بيت لحم، وإقامة طابق رابع في مديرية رام الله والبيرة، وإضافة مركز معلومات ومكتبة للأمراض النفسية، وتشطيب طابق التسوية وتجهيز المختبر في مركز الطوارئ والولادة الآمنة في الظاهرية.
- ❖ افتتاح (3) عيادات جديدة تابعة لمديرية قلقيلية، وافتتاح مركز صحي الرام وتزويده بجهاز تصوير الثدي، وافتتاح عيادة المعصرة، وافتتاح مختبرات في عيادات مديرية القدس، وفتح عيادة أسنان في عيادات بيت ليد عيادة وعصيره الشمالية، وعيادة صيدا، والقيام بأعمال صيانة دورية لجميع العيادات في عدة مديريات.
- ❖ متابعة الشكاوي الصحية والمادة ذات العلاقة بالنفايات الصلبة والمياه العادمة، وصرف المبيدات اللازمة لعمليات مكافحة للعام 2009.
- ❖ إضافة بعض الفحوصات النوعية الجديدة إلى المختبر، وأهمها مرض انفلونزا الخنازير، وتطوير القدرات في مجال فحص الجرعات الإشعاعية (TLD)، والكشف عن وجود أشعة جاما بالأغذية والعينات البيئية الأخرى.
- ❖ الكشف على (5767) موقع محتمل لتكاثر الحشرات ولقوارض، والكشف على المؤسسات الصحية، وسحب شهادات صحية لمصانع محلية لعدم التزامها بالأنظمة.
- ❖ توزيع طعم (H1N1)، وطعم السحايا، وطعم الأنفلونزا الموسمية على كافة المحافظات لتطعيم الحجاج، ومتابعة الحالات المدخلة إلى المستشفيات للحيلولة دون انتشار مرض (H1N1)، والاستمرار في تطعيم أطفال فلسطين حسب الجدول الوطني الموسع للتحصين.
- ❖ بدء تشغيل قسم العيادات الخارجية الجديد في مستشفى الخليل، ومباشرة العمل في بناء قسم الأمراض النسائية بمساحة (400)م، وترميم أقسام الباطني والأشعة، وافتتاح قسم الأطفال في مستشفى قلقيلية.
- ❖ استلام سكن التمريض الجديد في مستشفى طولكرم وإعادة تأثيثه، وترميم سكن الممرضات لمستشفى رام الله وترميم سكن الممرضين.
- ❖ البدء في بناء طابقين إضافيين في مستشفى جنين، والبدء في بناء المركز الوطني للأمراض غير السارية، والبدء في أعمال ترميم مستشفى بيت جالا، وترميم وتوسعة بعض الأقسام الداخلية في مستشفى رفيديا وتصميم طابق إضافي فوق العيادات الخارجية، والبدء بتشغيل مشروع إدارة النفايات الطبية في جناح رام الله بجمع فلسطين الطبي، وإنجاز أعمال صيانة مستشفى بيت لحم وتزويده بالأثاث اللازم من المستودعات المركزية، وترميم بعض الأقسام في مستشفى طولكرم وتزويده بجهاز تخطيط قلب مع جهاز (مونيتر).
- ❖ إصدار شهادات تسجيل وإعادة تسجيل للأدوية البشرية (المحلية والمستوردة) وكذلك للأدوية البيطرية.
- ❖ إنجاز نموذج التسعيرة الدوائية المحلية والمستوردة، والاستمرار في تطبيق تعليمات التسعيرة من خلال التعميم على الشركات لتقديم طلبات التسعير، والتفتيش والمتابعة للمؤسسات الصيدلانية للتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة وقرارات الوزارة.
- ❖ استقطاب الوفود الطبية لإجراء العمليات الجراحية المتخصصة مما أدى إلى تخفيف قائمة الانتظار، وتقوية الخدمات المقدمة للنساء في أقسام الولادة وغرف التوليد في المستشفيات الحكومية، ومتابعة نشاطات وبرامج التثقيف الصحي على مستوى المحافظات.

#### رابعاً: دعم العمل والعمال

في مجال دعم العمل والعمال، عملت الحكومة ممثلة بوزارة العمل على النهوض بالعلاقة بين أطراف العمل، خاصة في مجال تنظيم العمل النقابي من خلال صياغة مشروع قانون يضمن حق الجهات المرجعية بمتابعة مصالح من تمثلهم، والتزام هذه الجهات بالقوانين النافذة وعلى رأسها قانون العمل.

وفي ذات الإطار قامت وزارة العمل بـ:

- ❖ افتتاح (26) دورة تدريب مهني جديدة استفاد منها (525) متدرباً، وتخريج (491) متدرباً من مختلف التخصصات، وبلغت إيرادات الدورات (219، 271) شيكل، وحصلت (6) مؤسسات تدريب مهني خاصة جديدة على ترخيص.
- ❖ تسلم (20796) تصريح عمل داخل الخط الأخضر من الجانب الاسرائيلي، ولم يسجل أي تصريح عمل لقطاع غزة، وبلغت المبالغ التي تم تحصيلها من الجانب الاسرائيلي (494568166) شيكل.
- ❖ تسجيل (105) إصابات عمل منها خمس قاتلة، واتخاذ (858) إجراء تنبيه و(37) إنذاراً للمنشآت لتصويب أوضاعها القانونية، وتسجيل (12) مخالفة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة الصحية والمهنية، وإغلاق منشآتين إغلاقاً كلياً وإغلاق مؤسستين إغلاقاً جزئياً، وتحويل (43) قضية للقضاء.
- ❖ متابعة (133) قضية نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (50) قضية، وتحويل (43) قضية للقضاء للنظر فيها.
- ❖ تنظيم زيارات تفتيش على (1330) منشأة، وبلغ عدد العمال هذه المنشآت (10333).
- ❖ المشاركة في اللجنة الخاصة بتطوير مكاتب التشغيل ونظام معلومات سوق العمل.
- ❖ متابعة الخطط والبرامج من خلال تصويب الأخطاء في العمل الوظيفي في الوزارة ومديريات العمل في المحافظات.
- ❖ تسجيل (8) جمعيات تعاونية جديدة حسب الأنظمة المعمول بها، والمصادقة على (33) ميزانية عمومية بعد التأكد من مطابقتها للأصول، وتدقيق الحسابات الداخلية لـ (220) جمعية تعاونية.

#### خامساً: تمكين المرأة والشباب وحماية الطفل

في مجال شؤون المرأة :

قامت الحكومة ممثلة بوزارة شؤون المرأة بـ:

- ❖ إعداد دراسة وعقد ورشة عمل حول النساء في المجالس المحلية، وتنفيذ ورشة عمل أخرى بهدف دراسة وتحديد احتياجات الجمعيات النسوية، وتنفيذ (8) لقاءات تدريبية، لـ (24) موظفاً وموظفة من كوادرات وحدات النوع الاجتماعي في (18) وزارة ومؤسسة.
- ❖ الاجتماع بالوفد النسوي الفرنسي بحضور الإدارة العليا وبعض نائبات التشريعي، وتم استعراض الانجازات التي تمت على صعيد وصول النساء لمواقع صنع القرار، واستعراض الواقع الفلسطيني ومعاناة النساء في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
- ❖ الاجتماع بالسيدة بورام كيم، ممثلة برنامج سيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم بحث آليات التعاون المشترك بين الطرفين.
- ❖ الاجتماع بالمؤسسات والجمعيات النسوية في محافظة طوباس بهدف الاطلاع على واقع المرأة المحافظة، وتحديد احتياجات تلك المؤسسات لدعمها ومساندتها.
- ❖ عقد الاجتماعات وتوزيع اتفاقية سيداو، وجمع بعض البيانات من الوزارات، وإعداد مقدمة تقرير سيداو، وعقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الإعلام بعنوان "سيداو والخصوصية الفلسطينية".
- ❖ الاجتماع مع وزير الزراعة والداخلية وتوقيع مذكر تفاهم معهما، لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات لكلا الوزارتين.
- ❖ إنجاز برنامج تدريبي متكامل بواقع (95) ساعة تدريبية لبناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي مستندتين إلى فحص احتياجاتهم، وتنفيذ دورتين من البرنامج حول التحليل على أساس النوع الاجتماعي، مؤسسة النوع الاجتماعي والموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي).
- ❖ تصميم استبيان عن أوضاع وحدات النوع الاجتماعي وتوزيعه على الوزارات لتعقبته للوقوف على أوضاعها بهدف مأسستها.
- ❖ إعداد الخطة السنوية لبرنامج المساواة وتمكين المرأة الفلسطينية.

- ❖ عقد اجتماع مع فريق مختص من مؤسسة (Booz Allen Hamilton) لفحص بيئة الأعمال في فلسطين من خلال تقييم الإطار القانوني والمؤسسي لبيئة الأعمال ضمن ما يسمى ( Business Climate Legal and Institutional Ref).
- ❖ المشاركة في اجتماعات لجنة التعليم والتدريب المهني والتقني (GTZ)، وعقد دورات تدريبية للمشرفين على التعليم والتدريب المهني والتقني في كافة محافظات الوطن.
- ❖ الاجتماع مع وفد فرنسي برئاسة السيدة نتالي فيليس لبحث التعاون المشترك؛ بهدف عرض فكرة مشروع مؤسسة النساء من أجل المتوسط لتمكين النساء اقتصادياً، وعقد لقاء مع وفد من المؤسسة الإيطالية "التعاون الدولي جنوب Ciss" لبحث سبل التعاون في مشروع تمكين النساء في فلسطين.
- ❖ الالتقاء بوفد من مؤسسة الرؤيا العالمية (WORD VISION) لبحث سبل التعاون في مجال دعم المرأة وتمكينها من الناحية الاقتصادية.
- ❖ افتتاح المؤتمر الوطني بعنوان "العنف الأسري، ووقعه على الطفل الفلسطيني"، وافتتاح معرض للمنتوجات النسوية بمناسبة يوم المرأة الريفية في عناتا بمحافظة القدس.
- ❖ تشكيل الفريق الوطني لإعداد الإستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي 2011-2013 (القطاع الحكومي وغير الحكومي والخاص)، وتشكيل الفريق الفني.
- ❖ إعداد البنود المرجعية لخبير التخطيط الاستراتيجي، وتجميع بعض الدراسات والخطط، والتعاقد مع الخبير الاستراتيجي من خلال اليونيفم.
- ❖ إعداد ورقة مفاهيمية حول مفهوم العنف ضد المرأة وواقع المرأة الفلسطينية، وإجراء تحليل داخلي للمشاكل والأولويات في مجال العنف ضد المرأة من خلال عقد العديد من الورشات.
- ❖ إنجاز تقرير عن المرأة المقدسية والعنف الذي تتعرض له.
- ❖ عقد المحاكمة الصورية "القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة" في بيت لحم، وعرض مسرحية حول موضوع العنف ضد المرأة.
- ❖ المشاركة في اجتماعات اللجنة الاستشارية لنظام التحويل مع مركز المرأة للإرشاد القانوني.
- ❖ تزويد دائرة المرأة في الجامعة العربية بالتحديثات النهائية لواقع المرأة الفلسطينية في التشريعات والقوانين.

#### **أما في مجال دعم القطاع الشبابي:**

- سعيًا للارتقاء بالقطاع الشبابي وتلبية احتياجات الشباب، قامت الحكومة الفلسطينية في الربع الثاني لعمليها بافتتاح ثلاثة ملاعب رياضية في نابلس والخليل وأريحا.
- وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة بـ:**
- ❖ ترميم وتطوير مركز الشباب في نابلس (مركز جبل النار).
- ❖ تأهيل العديد من الملاعب في عدة محافظات مثل ملعب بلدية نابلس، ملعب ابن خلدون في القدس.
- ❖ استكمال بناء المرحلة الأولى من مؤسسة شباب البيرة، وتجهيز البنية التحتية للمدينة الرياضية في جنين، وإنشاء مركز تدريب كوادر المؤسسات الشبابية والأندية.
- ❖ تنفيذ (100) مبادرة شبابية في مجالات متنوعة مثل تدريب قيادات شبابية وإنشاء مركز تدريب كوادر المؤسسات الشبابية والأندية.
- ❖ تأهيل (22) مدرباً في مختلف الألعاب الرياضية، و(84) متدرباً في مجال إصابات الملاعب.
- ❖ تنفيذ ورش عمل تمحورت حول المشاكل التي تواجه المدربين في مختلف المحافظات بمشاركة (400) كادر من الأندية والاتحادات والمدربين والحكام والإداريين والأكاديميين.
- ❖ المشاركة في اللقاءات العربية والإقليمية والدولية، والمشاركة في اجتماعات ولقاءات مع منظمات دولية مختلفة مهتمة في مجال الشباب والرياضة.
- ❖ إقامة المهرجان المركزي للألعاب الشعبية، وتنظيم مخيمات كشفية في محافظتي نابلس وبيت لحم.

- ❖ القيام بحملة لقاءات تثقيفية في الأندية والمؤسسات الشبابية في المحافظات، وتمحورت حول الصحة الجنسية بمشاركة (3000) شاب وشابة.
- ❖ تنفيذ (32) نشاطاً رياضياً وشبابياً وتدريبياً في الفارعة بمشاركة (6586) مشاركاً ومشاركة، وتنفيذ بطولات رياضية متنوعة في كافة المحافظات.
- ❖ استقبال (120) امرأة يمثلن (20) دولة أوروبية، ومتابعتهن في برنامج اتبعوا النساء (follow the Women).
- ❖ تنفيذ برنامج أندية صديقة للطلّاع في (143) نادياً في جميع المحافظات، وتطوير قدرات (143) مؤسسة وتوفير فرص عمل لحوالي (900) شاب وشابة.
- ❖ إنجاز الدورة الوطنية الأولى للألعاب الخاصة (ذوي الإعاقات الذهنية)، وماراثون نابلس بمشاركة (5 آلاف) متسابق ومن ضمنهم ذوي الإعاقات المختلفة.
- ❖ تنفيذ حملات للمحافظة على البيئة بمشاركة (150) مؤسسة شبابية و(10 آلاف) مشارك ومشاركة.
- ❖ المشاركة في إعداد قانون الطفل الفلسطيني، وتنظيم مهرجانات بمناسبة الذكرى العشرين لصدور ميثاق حقوق الطفل العالمي بمشاركة (130) مؤسسة ونادياً ومركزاً شبابياً و(20000) فتى وفتاة في (11) محافظة.
- ❖ إقامة كرنفال نابلس الذي تضمن لوحات تبين تاريخ القضية الفلسطينية، والمشاركة في فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية.

#### سادساً: دعم وتطوير الثقافة والإعلام

نظراً للتهديدات الاحتلالية التي يتعرض لها الإرث الثقافي الفلسطيني، والهجمة المستمرة على مقومات الهوية الثقافية، صادقت الحكومة الفلسطينية على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي والتي تشكل مرجعاً قوياً ودولياً في الصراع الثقافي مع الاحتلال، كما أنها تشكل أداة مهمة لحماية الموروث الثقافي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة.

#### ومن جانب آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة بـ:

- ❖ تنظيم معرض في بيت عنان في القدس وآخر في رام الله، ومعارض للحرف التقليدية في كل من سلفيت، جنين، ونابلس. والمشاركة في معرض الكتاب في الجزائر، ومعرض الكتاب في الشارقة.
- ❖ تنظيم عدة أمسيات تراثية وشعرية في مختلف المحافظات.
- ❖ تقديم الدعم لعروض مسرحية، وعروض سينمائية في نابلس والخليل وبيت لحم لأفلام فلسطينية وبلغارية.
- ❖ افتتاح العديد من المهرجانات الثقافية والتراثية في محافظات مختلفة ومنها المهرجان تراثي في سلفيت، ومهرجان القدس في طولكرم.
- ❖ افتتاح اليوم الدراسي عن التراث الفلسطيني في جامعة النجاح، واليوم الدراسي في جمعية إنعاش الأسرة، وتنظيم ورشة متخصصة حول حماية التراث، وندوة تلفزيونية، وأنشطة ثقافية وتربوية في (6) مكاتب.
- ❖ طباعة كتب: سميح القاسم عن القدس، كتاب تراثي عن التطريز، كتاب لسميح القاسم عن القدس، كتاب سعيد حميد مختارات شعرية، موسوعة الشعر والحداء.
- ❖ تأسيس لجنة وطنية لأدب السجون، وتشكيل لجنة قراءة للأعمال الأدبية للأسرى.
- ❖ تنظيم ندوة جمعية اتحاد المكتبات في بلاد الشام، وتوزيع نسخ من مطبوعات الوزارة في الأسابيع الثقافية العربية.
- ❖ تقديم عروض فنون شعبية في لبنان، وعرض أوبريت غنائي، وعرض مسرحيتين في الأردن.
- ❖ ترخيص (9) مراكز ثقافية، والإشراف على انتخابات (7) مراكز ثقافية، واختيار (3) مراكز لتحويلها إلى أندية سينمائية.
- ❖ إنجاز الأسابيع الثقافية في عدة دول عربية، والأسابيع الثقافية في عدة محافظات، وتنظيم مسابقة الإبداع الشبابي.
- ❖ مشاركة عدد من الموظفين في دورات التطوير الإداري، ودورات حول الصناعات الثقافية في عدة دول.
- ❖ توفير الدفعة الأولى من موازنة مشروع الدليل الثقافي، ومتابعة مشروع إنشاء متاحف التراث في عدة قرى.
- ❖ إعداد مسودة برنامج عمل للتعاون المشترك العربي الأمريكي اللاتيني، وإعداد برنامج تواصل بين الفنانين، والاعداد لبرنامج دعم ترميم وصيانة وأرشفة المخطوطات.



- ❖ إنجاز التعديلات على الخطة الإستراتيجية، وتشكيل فريق وطني وفني لإعداد خطة وطنية لقطاع الثقافة.
- ❖ المشاركة في مؤتمر وزراء الثقافة للدول الإسلامية، والمشاركة في الاجتماعات مع باقي الشركاء الحكوميين والدوليين، وتنظيم لقاءات فردية وجماعية مع ممثلي القطاع الخاص، وتوقيع اتفاقية تعاون مع رابطة المسرحيين.

### وفي مجال دعم وتطوير القطاع الإعلامي قامت وزارة الإعلام بما يلي:

- ❖ إنجاز القانون المرئي والمسموع بصيغته النهائية.
- ❖ ترخيص إعادة بث لمحطة (BBC) فلسطين، وترخيص (10) مؤسسات إعلامية مختلفة في محافظات الوطن.
- ❖ إصدار (5) شهادات إيداع مؤقتة لمصنفات مختلفة، وإصدار (50) بطاقة صحفية، وإصدار (13) تعميماً للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وإصدار عدة تقارير في مواضيع مختلفة منها تقرير حول الأطفال الفلسطينيين داخل المعتقلات الإسرائيلية، وتقرير حول مصادرة الأراضي الزراعية من قبل الاحتلال.
- ❖ مواصلة الجولات الميدانية على المؤسسات الإعلامية للتأكد من تراخيصها ومدى التزامها بالنظام والقانون.
- ❖ إصدار تقارير توثق ما يجري في مدينة القدس من انتهاكات إسرائيلية بحق المواطنين والمقدسات الدينية، وإنتاج ملف إعلامي خاص في ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا.
- ❖ المشاركة في مؤتمرات حول القدس في عمان ورام الله، وفي مؤتمر التقريب ما بين الإعلام والاتصالات في الدول العربية في دمشق، والمشاركة في فعاليات وأنشطة القدس عاصمة الثقافة العربية 2009.
- ❖ إصدار تقرير حول شهداء الانتفاضة والجرحى الفلسطينيين، وإصدار تقرير حول المرأة الفلسطينية.
- ❖ التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمجابهة مرض انفلونزا الخنازير والطيور، وتنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية للتعريف بهذا المرض بالتعاون مع وسائل الإعلام المحلية.
- ❖ تنظيم ندوات حول القدس على هامش "القدس عاصمة الثقافة العربية" بالتعاون مع جامعة الخليل ومدارسها.
- ❖ تنفيذ مجموعة ورش ورسم وكتابة إبداعية عن القدس في عيون أطفال فلسطين بمشاركة (500) طفل وطفلة، وافتتاح معرض كتاب وصور عن القدس.
- ❖ تنظيم مؤتمر حول اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، و(27) مؤتمراً صحفياً.
- ❖ تنظيم جولة ميدانية للصحفيين على مكبات نفايات وعوادم المستوطنات قرب القرى الفلسطينية في محافظة نابلس.
- ❖ تنظيم جولة إعلامية للصحفيين الفلسطينيين والأجانب على المناطق الساخنة في بيت لحم وسلفيت، وعلى الحواجز والمستوطنات القريبة منها.
- ❖ عقد ندوة سياسية حول القدس في نابلس بمشاركة قاضي قضاة فلسطين، وندوة في جامعة النجاح لفصائل العمل الوطني حول الانتخابات، وأخرى سياسية في سلفيت.

### **سابعاً: شؤون مدينة القدس**

في ضوء استمرار المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على المقدسات الدينية وتهويد مدينة القدس والاستمرار في النمو الاستيطاني، أدانت الحكومة الفلسطينية الهجمة الشرسة من قبل المستوطنين على المسجد الأقصى، ومخططات الحكومة الإسرائيلية لإقامة مستوطنة جديدة في حي جبل المكبر في القدس وقرار بناء (900) وحدة سكنية جديدة في حي غيلو، عدا عن محاولات جمعية اليهود الشرقيين الاستيلاء على (6) منازل فلسطينية في البلدة القديمة من القدس المحتلة، بالإضافة إلى قرار بلدية القدس بهدم (150) منزلاً في القدس الشرقية. مطالبة اللجنة الرباعية والدول العربية والإسلامية إلى تحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس ومقدساتها. ودعت القمة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم المزيد من المساندة لمواجهة ما تتعرض له المدينة واقتصادها، والمبادرة إلى تنفيذ سلسلة مشاريع اقتصادية تدعم صمود المواطنين فيها.

**ومن جانب آخر قامت الحكومة ممثلة بوحدة شؤون القدس والملاجئين بـ:**

- ❖ تنفيذ زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين ومناطق القدس، وإعداد التقارير الإعلامية والتقارير والتوصيات بالخصوص.

- ❖ زيارة مخيم الفوار جنوب الخليل للاطلاع على معاناة اللاجئين ومساعدتهم في حل بعض مشاكلهم. بالإضافة إلى زيارة بلدة العيزرية وبلدة العيسوية وعمل جولة ميدانية فيهما، لا سيما في المناطق المهددة بالمصادرة لصالح المستوطنات الإسرائيلية.
- ❖ زيارة بعض تجمعات البدو في مناطق القدس، لتوفير احتياجاتهم ودعم صمودهم.
- ❖ زيارة تجمع أهالي بيت نوبا إحدى القرى الفلسطينية المدمرة عام 1967 (قرى اللطرون الثلاث)، والمحاذية لجدار الفصل العنصري والاستماع إلى معاناتهم.
- ❖ تنفيذ بعض المشاريع التي تقدمت بها اللجان العاملة في المخيمات ومناطق القدس.

### ثامناً: مواجهة سياسات الجدار والاستيطان

- في سياق الجهود المتواصلة للحكومة الفلسطينية في مواجهة سياسات الجدار والاستيطان:
- ❖ رحبت الحكومة بالقرار الصادر عن الحكومة النرويجية القاضي بسحب استثماراتها من إحدى الشركات الإسرائيلية لدورها في بناء الجدار، داعية كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة إلى تكثيف جهودها لعزل ومقاطعة الشركات العالمية التي تستخدم استثماراتها منتهكة مبادئ وقواعد القانون الدولي في بناء المستوطنات أو الجدار.
  - ❖ أدانت الحكومة قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بإعداد جدول مواعيد لهدم عشرات المنازل الفلسطينية في قرىي تيما والساوية في محافظة نابلس بحجة البناء غير المرخص، معتبرةً هذا القرار سابقة خطيرة تريد إسرائيل من ورائها المساواة بين الاستيطان غير الشرعي المقام في الأراضي المحتلة وبين منازل المواطنين المقامة على أرض وطنهم.
  - ❖ رحبت الحكومة بالرأي الاستشاري الصادر عن مدعي عام محكمة العدل الأوروبية، القاضي بعدم التعاطي مع منتجات المستوطنات التي تقيمها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية كمنتجات معفاة من الضريبة، بناء على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.
  - ❖ أدانت الحكومة قرار الحكومة الإسرائيلية لتوسيع 31 مستوطنة مقامة على أرض الضفة من ضمنها توسيع مستوطنة ايتمار المقامة على أراضي مدينة نابلس معتبرةً أن هذا قرار خطير جداً، وينسف كل الجهود المبذولة لإطلاق عملية السلام.
- أما في مجال دعمها للمناطق خلف الجدار والاستيطان وتعزيز صمود المواطنين قامت الحكومة بـ:
- ❖ المصادقة على تكثيف الجهود التنموية والخدماتية في منطقة الأغوار، وتعليم ويأتي ذلك وراء هدف الحكومة المتمثل في تعزيز صمود المواطنين لتثبيت وجودهم على أرضهم وتوفير الدعم والمساعدة الضرورية لهم، خاصة في المناطق المهددة والأكثر تضرراً سواء المعزولة بسبب الجدار العنصري أو في المناطق المغلقة على السلطة الوطنية والمسماة بالمنطقة (C).

### تاسعاً: دعم ومساندة الأسرى والمحربين

نظراً للأولوية التي تشكلها قضية الأسرى والمعتقلين على أجندة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لا سيما أنها تدرج ضمن أهم الأهداف الوطنية في وثيقة فلسطين "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، قامت الحكومة بعقد المؤتمر الدولي لمانصرة أسرى القضية الفلسطينية في السجون الإسرائيلية، وذلك لتفعيل قضية الأسرى على المستويين الإقليمي والدولي، للحصول على اعتراف دولي باعتبار الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب، ووضع قضيتهم على أجندة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك جاءت مواقف الحكومة الفلسطينية في الربع الثاني لعملها اتجاه الأسرى المعتقلين على النحو التالي:

❖ استنكرت الحكومة سياسة العزل التي تمارسها إسرائيل بحق الأسرى القابعين في سجون الاحتلال، إضافة إلى سياسة الإهمال الطبي بحق المرضى منهم وحرمانهم من تلقي العلاج، مطالبة منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية التدخل الفوري لإنهاء حالة العزل، مشددة على أنه سيتم تبيان عدم قانونية أسرى العزل عبر تشكيل لجنة دولية لمناقشته ضمن إطار المجموعة المشكلة باسم "ممارسة التعذيب بحق الأسرى الفلسطينيين".

❖ شددت الحكومة على حرص السلطة الوطنية متابعة الملف الخاص بالحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين إلى جانب إقرارها بمتابعة القضية المتعلقة بسرقة الاحتلال لأعضاء من شبان فلسطينيين استشهدوا خلال مواجهات وأحداث مختلفة مع قوات الاحتلال وذلك على كافة المستويات والقيام بالخطوات اللازمة على ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها حول هذه القضية.

❖ أدانت الحكومة سياسة الحكومة الإسرائيلية بحرمان المواطنين في قطاع غزة من زيارة أبنائهم الأسرى منذ ما يزيد عن 3 سنوات ضمن إجراءاتها العقابية بحق الأسرى، وطالبت منظمة الصليب الأحمر الدولي وكافة المنظمات الحقوقية بضرورة التدخل لإلزام إسرائيل بالتقيد بالمعاهدات والمواثيق الدولية بالخصوص.

**وفي ذات السياق قامت الحكومة ممثلة بوزارة شؤون الأسرى بما يلي:**

❖ تلقى ( 180 ) أسيراً محرراً الإرشاد المهني، والتحاق (230) أسيراً محرراً في (21) دورة في مختلف المحافظات.

❖ استقبال (47) طلباً من مختلف المديریات ، وإعداد وتدقيق قوائم (2000) حوالة جامعية من المنتفعين، وزيارة (23) منتقياً ومتقماً للخدمة للتأكد من توفر الشروط المطلوبة للحصول على قرض.

❖ متابعة (102) أسير وإفراج عن (13) من الموقوفين في مراكز التحقيق قانونياً، ومتابعة (194) أسيراً، حيث تم إطلاق سراح (21) أسيراً من الموقوفين في محاكم التمديد، وإجراء (68) زيارة لمراكز التوقيف.

❖ رفع منع الزيارة أثناء فترة التحقيق عن ( 30 ) أسيراً، وإنهاء ملفات (87) أسيراً، وتقديم استئناف (16) أسيراً أمام محاكم الاستئناف، ومتابعة (82) أسيراً أمام لجان التلث، حيث تم إطلاق سراح ( 3 ) أسرى في المرحلة والاستئناف لـ (7) أسرى.

❖ زيارة (904) أسرى، منهم (118) أسيراً مريضاً و(86) انتهكت حقوقهم، وتوفير (70) طبيباً متطوعاً لعلاجهم داخل السجون.

❖ استقبال (20) شكوى ومعالجة (15) شكوى منها.

❖ دفع رواتب الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، وصرف بدل كنتينه للأسرى عن الشهور الثلاثة الماضية.

❖ انتفاع (1187) أسيراً محرراً لهم مستحقات قديمة، وانتفاع (500) أسيراً من منحة الإفراج، وإصدار (820) بطاقة تأمين صحي جديدة.

### **الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع التنمية الاجتماعية**

❖ إعاقة تنفيذ جميع برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في المحافظات الجنوبية بسبب استمرار الانقسام وسيطرة حكومة الأمر الواقع في غزة، كذلك عدم استفادة الأشخاص المعوقين في القطاع من القروض، إضافة إلى التعقيدات المجتمعية والثقافية فيما يتعلق بالتعامل مع النساء.

❖ اعتماد الحكومة على المساعدات الخارجية في تسديد التزاماتها مع عدم وجود رؤية واضحة للمانحين بشأن المتأخرات، وكذلك صعوبة السفر والتواصل خارجياً.

❖ عدم ملائمة فقرات قانون التقاعد العام بشكله الحالي لبعض الفئات وخاصة القطاع الخاص، إضافة إلى عدم تحويل الاشتراكات مما يقلل من فرص استثمار الأموال ويُضعف تطوير برامج الأنظمة.

❖ حجز أموال هيئة التقاعد المستثمرة في الولايات المتحدة، والذي تسبب بأزمة منذ 2005.

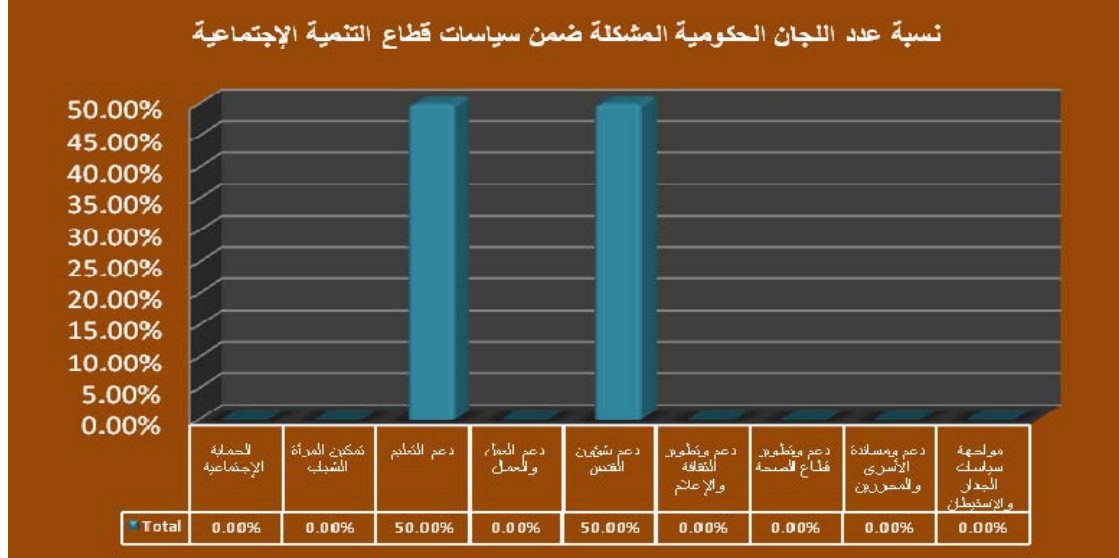
- ❖ التأخر في تنفيذ بعض برامج وزارة التربية والتعليم العالي في المحافظات الجنوبية بسبب الأوضاع السائدة، وعدم توفر التمويل للعديد من النشاطات التي تقوم بها الوزارة وبخاصة التطويرية منها، وعدم إقرار قانون التربية والتعليم.
- ❖ جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية، حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم. هذا بالإضافة إلى آثار الجدار على كافة المناطق التي تضررت باختراقه لأراضيها.
- ❖ عدم احترام أحكام قانون العمل من قبل بعض أرباب العمل، وعدم وجود محاكم عمالية وقضاة عمل في المحافظات، وضعف الرقابة والتفتيش على المنشآت بسبب محدودية الطواقم المؤهلة والمدربة والمجهزة وعدم صرف علاوة التفتيش أو علاوة مخاطرة للمفتشين.
- ❖ وجود معوقات تحول دون نضج العلاقة مع الاتحادات الرياضية.
- ❖ غياب الإشراف على المنابر الإعلامية الرسمية، وعدم إيجاد صيغة للتنسيق الدائم ما بين وزارة الإعلام وهذه المنابر، وعدم توفر الدعم المالي لافتتاح مكتب إعلام في القدس.
- ❖ غياب نظام التأمين الصحي الشامل. وعدم قدرة وزارة الصحة على إدارة القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة بسبب سيطرة الانقلابيين على المؤسسات الصحية الحكومية وإقصائهم للكفاءات الفنية والإدارية على خلفية الانتماء السياسي.

### التوصيات العامة بشأن التنمية الاجتماعية

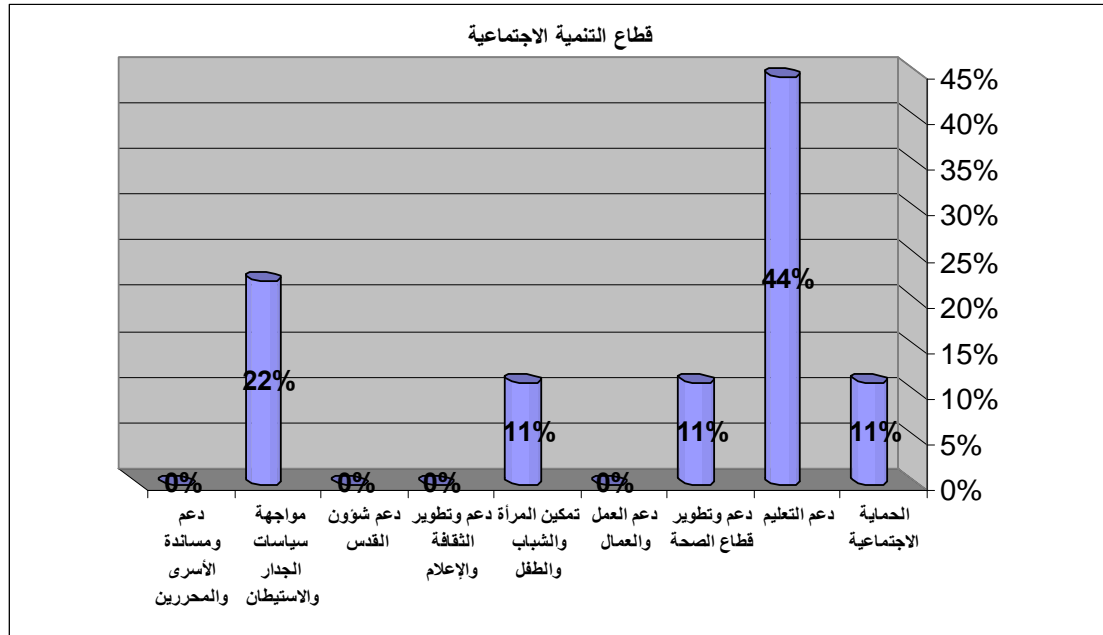
- ❖ ضرورة إقرار قانون التربية والتعليم وتعديل قانون التعليم العالي ليتسنى للوزارة ضبط كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مستوياتها والنهوض بالمستوى التعليمي والأكاديمي والمهني في فلسطين.
- ❖ ضرورة تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك استكمال قانون النقابات لينظم العلاقة بين كافة المؤسسات.
- ❖ تعميم محاكم العمل على جميع محافظات الوطن وعدم حصرها بمناطق الشمال والوسط والجنوب.
- ❖ إنشاء هيئات مستقلة وشبه حكومية تأخذ على عاتقها استنهاض القطاعات التي تعمل وفق سياسات وتوجهات الحكومة.
- ❖ تحويل وزارة العمل من وزارة تقديم الخدمات إلى وزارة تعنى بالسياسات والإشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع العمل وقيادة عملية التنسيق والحوار بين أصحاب العلاقة.
- ❖ العمل على إبرام اتفاقيات مع الحكومات العربية والإسلامية لاستيعاب العمالة الفلسطينية في أسواقها بعقود عمل محدودة المدة بما ينسجم مع النظام الخاص لتنظيم العمالة في الخارج.
- ❖ العمل على تحقيق خطط اقتصادية قصيرة الأمد لتطوير التشغيل والتدريب المهني، تعمل على تلبية متطلبات واحتياجات السوق المحلي.
- ❖ تفعيل الجزاء بقانون العمل بشقيه الجزاء العادي والتفتيش.
- ❖ ضرورة الإشراف على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم ما بين وزارة الإعلام وهذه المنابر، والعمل على توفير الدعم المالي لافتتاح مكتب إعلام في القدس.
- ❖ متابعة تنفيذ قرارات الجامعة العربية المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين، ومتابعة توصيات المؤتمر الدولي لمناصرة الأسرى.

### الرسوم البيانية

يمثل الرسم البياني رقم (3) نسبة عدد اللجان الحكومية التي شكلت في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع التنمية الاجتماعية، حيث شكل قطاع التعليم إلى جانب شؤون القدس نسبة 50% من إجمالي النسبة الكلية



يمثل الرسم البياني رقم (4) نسبة عدد القرارات الحكومية الصادرة في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع التنمية الاجتماعية، وقد حاز قطاع التعليم على نسبة 44% من المجموع الكلي لعدد القرارات.



### ثالثاً: قطاع التنمية الاقتصادية

ركزت الأجنحة الوطنية للحكومة الثالثة عشرة على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي وزيادة كفاءة السوق المحلي، وإعادة هيكلة البيئة الاستثمارية، وتشجيع المنتج الوطني والشراكة مع القطاع الخاص وذلك من أجل النهوض الاقتصادي، كونها تشكل مطالب رئيسية لبناء المؤسسات وقيام الدولة، وتمثلت إنجازات الحكومة الفلسطينية ضمن سياسات هذا القطاع بـ:

## أولاً: تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة

استكمالاً للجهود المبذولة لتنفيذ وثيقة "فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة" لبناء المؤسسات وإرساء معايير دولية للنهوض بالاقتصاد الوطني في شتى المجالات، وذلك من خلال تعزيز التبادل التجاري متعدد الأطراف وخلق البيئة الإستثمارية التنافسية والبنية التحتية اللازمة، وخلق فرص عمل مستدامة وتوفير مصادر دخل للاقتصاد الفلسطيني، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الثاني لعمليها بالمصادقة على أهم القرارات التالية:

1. تشكيل لجنة توجيهية لبرنامج السيادة (الإيرادات والمعابر): من أجل الوصول إلى نافذة موحدة للمعابر وملف موحد للإيرادات نظراً لقيام هذا النظام بالمحافظة على أمن وسلامة المجتمع والمواطن، ويؤدي إلى تسهيل حركة التجارة والأفراد ودعم الثقة بالبيضات الفلسطينية، ورفع مستوى الرقابة على الواردات والصادرات وزيادة الحصيلة الضريبية والجمركية ومكافحة التهريب بصورة فاعلة.
2. المصادقة على عقد مؤتمر فلسطين الثاني للإستثمار بعنوان "الإستثمار في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة" بموازنة تصل إلى (300) ألف دولار. والذي يهدف إلى تحديد وتحفيز وترويج الفرص الإستثمارية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

وفي سياق آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني بـ:

- ❖ تفعيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك، وإنجاز اللوائح التنفيذية لقانون حماية المستهلك.
- ❖ إصدار قرار بإنشاء صندوق الوطني، وإنجاز بطاقة البيان وبطاقة المستورد المعروف، وإنجاز دليل الإجراءات الموجه للمواطن.
- ❖ تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد لقاء مع ممثلي القنصليات للحصول على الدعم والموافقة على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية.
- ❖ إنجاز (3) مؤتمرات للحوار الوطني بين القطاعين العام والخاص.
- ❖ تسجيل (361) شركة وتعديل (502)، وتصديق (350) شهادة، والحجز على أسهم (22) شركة، وإصدار (4233) رخصة استيراد، وتسجيل (30) علامة تجارية، وتجديد وتعديل (88) علامة تجارية، وتغيير عنوان واسم مالك لوكالة تجارية لـ (64) وكالة تجارية، ودمج (213) كغم من الذهب والمجوهرات.
- ❖ منح وتجديد (80) رخصة صناعية، وزيارة (3980) منشأة صناعية، وإصدار (32) رخصة تشغيل منشأة صناعية، وإتلاف (5.3) أطنان من المواد الاستهلاكية.
- ❖ إعداد (14) مواصفة فلسطينية، وإصدار (38) شهادة مطابقة للمواصفات الفلسطينية، وإجراء (205) فحوصات فنية، والمصادقة على (170) بطاقة بيان، ومعايرة (130) محطة وقود، ومعايرة (136) ميزان.
- ❖ التدقيق على (20) مختبراً، وضبط (105362) من المواد الاستهلاكية، والقيام بـ (236) جولة تفتيشية، وزيارة (1258) محلاً تجارياً، وإتلاف (187) صنفاً من ألعاب الأطفال الخطرة.

وتمثلت إنجازات هيئة سوق رأس المال على النحو التالي:

- ❖ إنجاز مسودة قانون التأجير التمويلي، ومراجعة بنود قانون الأوراق المالي.
- ❖ تطوير قواعد السلوك المهني لشركات الأوراق المالية بمساعدة فنية من قبل البنك الدولي. وإعداد نظام للسرية في قطاع الأوراق المالية
- ❖ إطلاق مدونة قواعد حوكمة الشركات بالتعاون مع اللجنة الوطنية للحوكمة.
- ❖ إجراء تعديلات على القرار بشأن البيانات المالية والتقارير الإحصائية التي على شركة التأمين تقديمها للهيئة.
- ❖ إعداد مسودة للتعليمات الجديدة ضمن مراجعة وتعديل تعليمات قطاع الأوراق المالية بالتعاون مع خبير دولي.
- ❖ إلحاق العاملين بدورات تدريبية متخصصة محلية وخارجياً.

- ❖ إعداد مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع تشمل تنظيم تبادل الخبرات والتدريب.
- ❖ تركيب نظام للرقابة الالكترونية للتداول والتعاقد مع البنك الدولي لإعداد أنظمة إلكترونية لتنظيم العمل.

## ثانياً: دعم القطاع الزراعي

إن الخطوات التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لدعم القطاع الزراعي وتطويره تشكل جوهر إستراتيجية عمل السلطة الوطنية على الصعيدين الوطني والتنموي، وهي تأتي ضمن الخطوات الهادفة إلى التأكيد على أهمية القطاع الزراعي في ترسيخ مقومات اقتصاد الدولة الفلسطينية. وعلى ضوء ذلك صادقت الحكومة على تشكيل لجنة فنية لوضع آلية مشروطة لاستيراد المنتجات الغذائية الزراعية وخاصة زيت الزيتون إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث تحافظ على الإستيراد المباشر وتحد من الإستيراد غير المباشر الذي يقلل من إيرادات الخزينة. نظراً لأهمية الزيتون وزيته كمنتج فلسطيني.

### وفي مجالات أخرى قامت الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة بما يلي:

- ❖ فحص (404) عينات لمرض الحمى المالطية، وإعادة تأهيل كادر المختبرات، والتنسيق مع الدول المجاورة لإدخال تقنيات فحص جديدة، وتوفير لقاح للتسمم المعوي.
- ❖ تحصين (19770) رأس ضد جدري أغنام، (7300) رأس طاعون، (270) رأس كلاميديا، (6721) رأس قلاعية أبقار، (59532) رأس قلاعية أغنام، (649) رأس تسمم معوي، و(176) رأس ضد داء الكلب.
- ❖ زراعة (9100) فسيله، وتطوير مشتل النخيل في الأغوار، وتوزيع (16) طن من بذور اللوز المر على المزارعين.
- ❖ زراعة 10 دونمات من الثوت الأرضي في طولكرم وجنين، ومتابعة تنفيذ خطة العمل الإرشادية الهادفة إلى رفع قدرات ومهارات المزارعين.
- ❖ ترخيص (48) منشأة زراعية، وضبط (13) رأساً من العجول، و(150) من الأغنام لعدم وجود تصريح زراعي، وضبط (165) لترأ من المبيدات الزراعية، و(8000) كغم من زيت الزيتون.
- ❖ إعداد دراسة مفصلة حول إمكانية استخدام وتشغيل مختبرات التكاثر بالأنسجة، والبدء بزراعة نباتات البيطاطا.
- ❖ إصدار (287) شهادة صحة زراعية لمنتجات نباتية، والموافقة على ترخيص (66) مركزاً لبيع الأشتال، وترخيص (80) مشتلأ زراعياً، و(55) من محال تداول المبيدات الزراعية.
- ❖ إنشاء (5) مدارس حقلية زراعية، والبدء بمشروع مكافحة ذبابة البحر المتوسط.
- ❖ تدريب (60) مديراً ومشرفاً، وتدريب مدققين على آلية التدقيق المكتبي، وتدريب جهاز الإرشاد حول طرق أخذ عينات المياه لأغراض تحليلها.
- ❖ تشكيل فريق مشترك من الوزارة ومنظمة الفاو لإدارة قاعدة المعلومات للمشاريع الزراعية (أبيس)، وتطوير نظام للخرائط ينتج للأعضاء رؤية مشاريعهم وأنشطتها موزعة جغرافياً.
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم وشراكة مع المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي، ومذكرة تفاهم لدعم وتفعيل مجلس الزيتون والزيت الفلسطيني، وإعادة تفعيل مجلس الدواجن الفلسطيني.
- ❖ استصلاح (39) دونماً، وتعزير الأراضي المستصلحة لزراعتها، وشق وتجهيز (60) كم من الطرق الزراعية، وشق طرق بطول (4) كم، وتعديل وتسوية (15) دونماً، والانتهاء من توريد لوازم كهربائية لـ (12) بنراً زراعياً في قلقيلية.
- ❖ إجراء عدة مشاهدات حول استخدام المياه العادمة، وحول زراعة الأشجار المثمرة، وإدارة الري، ووضع برنامج تدريبي للمزارعين والمهندسين الزراعيين حول استخدام المياه المالحة والعادمة.
- ❖ تشكيل اللجان الفنية والوطنية لتنفيذ نشاطات مشروع تخضير فلسطين، وتوفير ما يلزم من الأشتال والحبوب للمناطق القريبة من المستوطنات والجدار العازل.



- ❖ متابعة ملف إنشاء وحده خاصة بالقضايا المدنية للمزارعين والأضرار الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية في المحاكم المدنية الإسرائيلية.
- ❖ إشراك أجهزة الأمن الوطني والشرطة في فعاليات قطف الزيتون، وتجهيز استثمارات المحطات المناخية العاملة وتوزيعها على المؤسسات المشغلة للمحطات.

### ثالثاً: دعم القطاع السياحي

- ❖ قامت الحكومة في الربع الثاني لعملها ممثلة بوزارة السياحة والآثار بـ:
- ❖ إصدار التراخيص اللازمة بعد استيفاء كافة الشروط، ومتابعة استيفاء رسوم الترخيص المترجمة على بعض المؤسسات السياحية، ومتابعة ترخيص الجمعيات الأهلية.
- ❖ المشاركة في دورة تدريبية حول التنمية السياحية في اليابان، وإجراء امتحان خبراء مكاتب السياحة والسفر.
- ❖ الحصول على إعفاءات جمركية لعدد من المشاريع السياحية.
- ❖ إشراك ممثلين عن الجمعيات المهنية للقطاع السياحي في المعارض الدولية التي شاركت فيها الوزارة، وتوقيع بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة السياحة البولندية.
- ❖ رعاية فعالية الفرقة البرازيلية في مخيم عايدة، ودعم وتنظيم ورعاية حفل (حلم من خيوط) في الخليل، حيث تم إنجاز أطول ثوب تطريز وتسجيله في موسوعة غينيس للأرقام القياسية.
- ❖ عقد لقاءات صحفية متعددة، والمشاركة في العديد من البرامج الإذاعية للحديث عن السياحة الفلسطينية.
- ❖ حماية الآثار من التمدد العمراني، وإجراء جولات تفتيشية برفقة الشرطة السياحية في عدة مناطق في الضفة الغربية، ومتابعة أعمال مكافحة سرقة الآثار وتدمير المواقع الأثرية في كافة المحافظات.
- ❖ ترميم وتأهيل مواقع التراث الثقافي، ومواصلة أعمال تأهيل المتاحف مثل تطوير متحف طولكرم، إنشاء متحف دورا، مشروع جايكا لتطوير المتاحف.
- ❖ إعداد دليل عن متاحف فلسطين وإصدار نشرة توعوية بمتاحف الآثار والتراث في مختلف المحافظات، وعقد مجموعة من ورشات العمل حول المتاحف والمجتمع المحلي في المحافظات الشمالية.
- ❖ إصدار كتيب ونشرة عن المتاحف في فلسطين، وإعداد نشرة عن المتاحف التابعة للوزارة وأهميتها.
- ❖ بناء قاعدة البيانات الخاصة بمواقع التراث الثقافي واللقى الأثرية، وتفعيل برامج حماية مواقع التراث الثقافي.

### رابعاً: دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- ❖ تمثلت أهم الانجازات التي تحققت في الربع الثاني لعمل الحكومة الفلسطينية في مجال دعم قطاع الاتصالات، بقرار الاتحاد العالمي للبريد، بتخصيص رمز بريدي لفلسطين أسوة بدول العالم الأعضاء في هذا الاتحاد، الأمر الذي يشكل تأكيداً على سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤشراً للتعامل مع فلسطين ككيان مستقل. والذي سيعمل على تحسين الخدمات البريدية وزيادة التدفق البريدي إلى فلسطين، مما سيزيد من الإيرادات الفلسطينية التي كانت تجنيها إسرائيل.
- ❖ وعلى صعيد آخر تمثلت إنجازات الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بـ:
- ❖ توقيع اتفاقية انضمام فلسطين لعضوية اتحاد شبكات البحث العلمي والتعليم للدول العربية المتوسطة، وربط الجامعات الفلسطينية بالشبكة الأوروبية.



- ❖ تشكيل فريق وطني مكون من (20) مهنياً من القطاع العام والخاص لأتمتة العمليات الحكومية، وزيارة دولة استونيا للاطلاع على التجربة الاستونية في مجال تطبيقات الحكومة الالكترونية.
- ❖ بناء دائرة مغلقة من الألياف الضوئية لربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالضفة الغربية.
- ❖ بناء البوابة الحكومية لجميع خدمات الحكومة المتعلقة بالمواطن، والإعداد الفني لإصدار البطاقات الالكترونية للتوقيع والتحقق من الأشخاص.
- ❖ إعداد قانون المعاملات الالكترونية الشامل للتوقيع الالكترونية والمراسلات الالكترونية، والإعداد للتدقيق الآمن للدخول لشبكة المعلومات وضمان أمن المعلومات.
- ❖ إطلاق المشغل الثاني لشركة الوطنية للاتصالات، وتخفيض أسعار عدة خدمات للهاتف الثابت والمحمول والاتصالات الدولية.
- ❖ اعتماد أسعار جديدة لخدمات الانترنت (ADSL)، والاتفاق مع شركة الاتصالات الفلسطينية على السماح لشركات اتصالات أخرى باستخدام البنية التحتية للاتصالات الثابتة.
- ❖ القيام بالإجراءات العملية لتشكيل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بمشاركة أفضل الخبراء المحليين، وتنظيم عمل مركبات البث الفضائي المتنقلة، والرقابة على الطيف الترددي والكشف على المحطات الإذاعية والتلفزيونية في مختلف المحافظات. وترخيص (292) موزعة ما بين المرئي والمسموع والانترنت والنطاق العريض.
- ❖ اعتماد شعار سيادي وموحد للبريد مستخدم بجميع مرافق البريد بما فيها مركبات البريد، وإطلاق خدمة الطرود البريدية الداخلية والبريد الممتاز الداخلي والبريدي الحكومي والبريد الدعائي.
- ❖ إعادة ترميم وصيانة المكاتب البريدية الرئيسية وتجهيزها، وتأهيل بنك تجاري لمشاركة البريد في الفروع الرئيسية ثم الانتشار إلى الفروع البريدية الفرعية لتحسين الخدمات التي يقدمها البريد، وإدخال خدمات بريدية جديدة مثل الفوترة الالكترونية.
- ❖ تشكيل المجلس القطاعي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد من القطاعين العام والخاص والقطاع التعليمي، وتشكل الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ❖ دعم خزينة الدولة من الإيرادات على الخدمات البريدية، حيث بلغت المبالغ المحصلة فعلياً (110,861) شيكلاً و(34,689) دينار خلال شهري (9 و10).

### خامساً: إصلاح إدارة الأراضي

تستمر الحكومة الثالثة عشرة بمتابعة استصدار القرارات الحكومية فيما يتعلق بإصلاح إدارة الأراضي، حيث صادقت على 16 قرار تم فيه الموافقة على منح أذونات شراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين والأشخاص المعنويين، وتأتي هذه الإجراءات تأكيداً على سلامة تنفيذ القرار على الأشخاص المعنويين وعدم وجود خلل قانوني مثل انتقال أشخاص لأسماء معينة غير أسمائهم من أجل الحصول على إذن شراء أو غير ذلك.

ومن جانب آخر قامت سلطة الأراضي بـ:

- ❖ إنجاز التصميمات الداخلية لمكتب جنين، وإنجاز (45)% من بناء نظام تسجيل الأراضي المحوسب.
- ❖ الانتهاء من إدخال بيانات (45)% من أراضي محافظتي رام الله والبييرة، وتحضير مخططات وجدول حقوق لخمسة أحواض في بيتونيا.
- ❖ استكمال أعمال المراجعة لملفات الإيجارات الخاصة بالأموال الحكومية.
- ❖ فتح سجلات في دائرة التسجيل لاستلام سندات التسجيل لـ (3) أحواض في بيتونيا و(4) أحواض في بيرنبالا.
- ❖ تحضير مخططات وجدول حقوق لـ (6) أحواض في محافظة بيت لحم، وإتمام أعمال المساحة لـ (1400) دونم في المحافظة.
- ❖ شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لأعمال التسوية في المحافظات الشمالية.

## الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع التنمية الاقتصادية

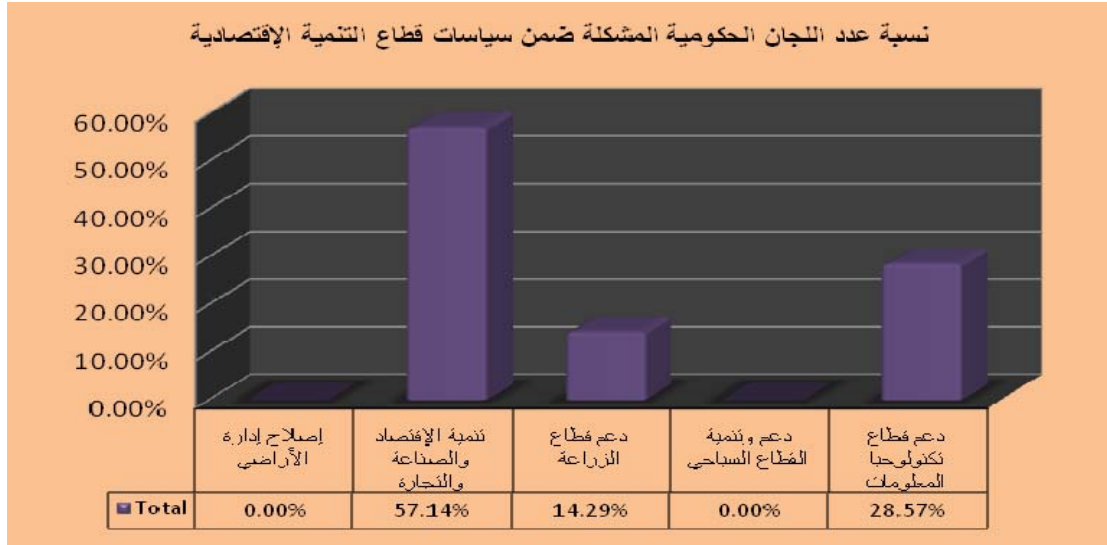
- ❖ الإجراءات الإسرائيلية وانعكاسها على المناخ الاقتصادي الفلسطيني ( عدم السيطرة على المعابر والحدود، وتقسيم المناطق إلى A,B,C، كذلك عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة).
- ❖ عدم قدرة وزارة السياحة والآثار على أداء مهامها بسبب التضييقات المتزايدة على مداخل مدينة بيت لحم وإمعانه في فصل القدس وتهويدها، وكذلك الانقلاب الحمساوي في غزة وفصلها عن الضفة، بالإضافة إلى قدم القوانين التي تعمل بها الوزارة.
- ❖ إعاقة تنفيذ جميع المشاريع والخطط لعدم اعتماد المشاريع المقررة ضمن الخطة متوسطة المدى مالياً والخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وعدم توفير الدعم المالي لها. بالإضافة إلى نقص في القوانين والتشريعات.
- ❖ تقليص الموازنات السنوية المقدمة من قبل سلطة الأراضي وعدم كفاية ما يخصص لها عند إقرار الموازنة العامة.

## التوصيات العامة بشأن التنمية الاقتصادية

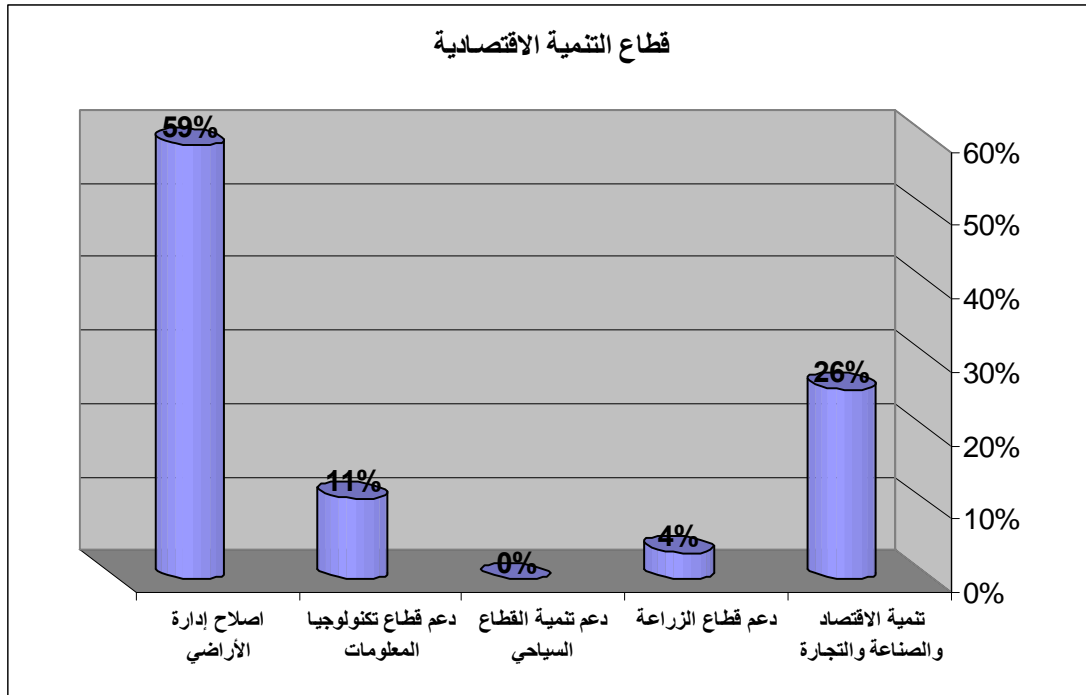
- ❖ زيادة الدعم للاقتصاد الوطني الفلسطيني لإنعاشه وتحريره من التبعية الإسرائيلية.
- ❖ زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي بما يتلاءم وأهمية فلسطين السياحية والتاريخية والدينية، مع إعطاء الأولوية في الخطط الوطنية للتراث الثقافي.
- ❖ التوصية بتوفير الدعم المادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليتمكن من تنفيذ المشاريع المقررة في خطة التنمية متوسطة المدى، وفرض قانون العقوبات لمن يخالف من التجار أو المستوردين أو مزودي خدمة الإنترنت.

## الرسوم البيانية

يمثل الرسم البياني رقم (5) نسبة عدد اللجان الحكومية التي شكلت في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع التنمية الاقتصادية، حيث شكلت تنمية الاقتصاد والتجارة نسبة 57% من المجموع الكلي لعدد اللجان.



يمثل الرسم البياني رقم (6) نسبة عدد القرارات الحكومية الصادرة في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات التنمية الاقتصادية، بحيث شكلت نسبة 59% من القرارات الصادرة باتجاه إصلاح إدارة الأراضي.



#### رابعاً: قطاع البنية التحتية

ركزت الحكومة في وثيقة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" على ضرورة المضي قدماً في الخطط الهادفة إلى إقامة البنية التحتية في مناطق (ج) بما فيها مناطق الأغوار الفلسطينية، على أن يركز التخطيط لهذه المناطق مع استراتيجيه التخطيط للوطنية لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كون المنطقة (ج) تشكل المجال الحيوي الأساسي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وقد تمثلت إنجازات الحكومة في الربع الثاني لعملها ضمن سياسات هذا القطاع على النحو التالي:

#### أولاً: النقل والمواصلات على الطرق

ضمن خطة الحكومة الهادفة إلى ضمان النجاعة والسلامة المرورية لحركات الأشخاص وذلك استناداً إلى وثيقة فلسطين، صادقت الحكومة في الربع الثاني لعملها على قرار تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي، لما لها من أهمية كونها تشكل قضية سيادية ووطنية.

**وفي جانب آخر تمثلت إنجازات وزارة النقل والمواصلات بما يلي:**

- ❖ بناء وتطوير الشبكات الداخلية والخارجية للدوائر وربطها بالخدمات المركزي في مقر الوزارة، وتوفير بيئة آمنة للحاسوب المركزي، وحوسبة نظام الأرشفة في الوزارة.
- ❖ إعداد مجموعة مواد من النشرات الإرشادية والإعلامية التوعوية في مواضيع السلامة المرورية لمختلف الفئات العمرية بهدف منهجة الثقافة المرورية.
- ❖ إعداد نظام استخدام المركبات الحكومية ومشروع نظام تملك الأرقام العمومية المستأجرة ووضع نظام المخالفات المرورية.
- ❖ إعداد دراسة بالتعاون مع البنك الدولي، وعمل إحصائية من واقع الملفات لمعرفة التجمعات السكانية ورخص التشغيل التابعة لها، وعمل دراسة لواقع شركات التأجير في كل محافظة لإعادة تنظيم توزيعها، ومتابعة تنظيم خط الاستراحة.
- ❖ العمل على نظام محوسب للأرصدة الجوية ضمن مشروع (GTZ)، والاتفاق مع مؤسسة (TIKA) التركية لتزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات.
- ❖ تنظيم نقل حجاج قطاع غزة من العريش إلى جدة وبالعكس على متن الخطوط الجوية الفلسطينية في إطار الاتفاقية الموقعة بين الوزارة ووزارة الأوقاف.
- ❖ البدء بتنفيذ مشروع الربط المحلي للطرق بدعم من مؤسسة (RAND)، والمشاركة المستمرة والثابتة على مستوى رفيع في أنشطة الجامعة العربية ومجلس وزراء النقل العرب ولجان النقل البري والبحري والجوي العربية.
- ❖ إعادة تشكيل لجان المواصلات والتنسيق مع لجان المواصلات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية والجنوبية لتسهيل النقل والمواصلات وحركة الأفراد والبضائع.
- ❖ إعداد دراسة عن اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل بين الدول العربية، والتعاون مع الاسكوا لتقديم المساعدة الفنية حول السلامة المرورية على الطرق في فلسطين.

### **ثانياً: دعم الإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت المدمرة**

تمثلت إنجازات الحكومة في الربع الثاني لعملها في إطار جهودها المستمرة لزيادة النجاعة والشفافية في الخدمات المقدمة للمواطنين بالمصادقة على قرار تشكيل لجنة فنية خاصة للتحضير ودراسة مشروع ترقيم الأبنية في فلسطين، الأمر الذي سيشكل قاعدة بيانات رقمية ضخمة بحيث تعمل على تسهيل عملية توزيع الإشعارات والإخبارات وتبليغات الدفع على المكلفين، وتسهيل انجاز المعاملات والخدمات المقدمة للمواطنين من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لها علاقة بالمجتمع مثل البلديات والبريد والمحاكم. والذي سيضع فلسطين على خارطة العالم من ناحية الترقيم والترميز وفقاً للمعايير الدولية.

**وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأشغال العامة والإسكان بـ:**

- ❖ تنفيذ (8) مشاريع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في مختلف المحافظات بقيمة (1.20 مليون دولار، و8.75 مليون شيكل) وبطول 17.9 كم.
- ❖ الاستثمار أو المباشرة في تنفيذ (17) مشروع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل مجموعة من الطرق بقيمة (3.7 مليون دولار، و14.60 مليون شيكل) وبمجموع أطوال 27.5 كم.

- ❖ الانتهاء من تنفيذ مشروعات لإصلاح أو صيانة بعض المباني العامة بقيمة (0.05 مليون) شيكل، والانتهاؤ من تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني الأمنية بقيمة (3.10 مليون) شيكل.
- ❖ الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ خمسة مشاريع لإنشاء مباني عامة بقيمة (12.35 مليون) شيكل، وطرح أو إحالة (11) عطاءً لمشاريع إنشاء أو صيانة بعض المباني والمرافق العامة بقيمة (15.78 مليون) شيكل.
- ❖ الاستمرار في تنفيذ أعمال التشطيبات في باقي مباني مشروع مجمع حي السلام الذي تم شراؤه من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لصالح وزارة الداخلية والشرطة والأمن الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بقيمة (8 ملايين) دولار.
- ❖ استمرار العمل في مشروع مجمع الوزارات الذي تبلغ تكلفته الإجمالية (41 مليون) دولار، وتنفيذ الجزء الأول المتعلق بمبنى وزارة التخطيط والاقتصاد بقيمة (32.63 مليون) شيكل، وأعمال الحفريات لمقر رئاسة الوزراء بقيمة (0.72 مليون) شيكل.
- ❖ الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (6) مشاريع من المباني والمنشآت الأمنية بقيمة (8.25 مليون) شيكل، واستمرار تنفيذ مشروع أكاديمية الأمن الوقائي في أريحا بقيمة (2.0 مليون) دولار
- ❖ تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة أريحا بإنشاء جزء من الأسوار الخارجية بقيمة (1.4 مليون) شيكل، والمباشرة في المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة الخليل بقيمة (1.13 مليون) شيكل.
- ❖ المباشرة في تنفيذ مشروعات لإنشاء مبنى الصيانة والخدمات وأبراج الحراسة ومبنى القيادة والعمليات في معسكر العمليات في النويعة بقيمة (6.12 مليون) شيكل.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ عطاء الأسوار الخارجية لمعسكر التدريب في النويعة (1.284 مليون) شيكل، وتنفيذ مبنى النمامات بقيمة (6.42 مليون) شيكل، ومبنى الغزف الصفية (4.45 مليون) شيكل، ومبنى الخدمات (2.37 مليون) شيكل، ومبنى المطبخ وصالة الطعام (4.99 مليون) شيكل.
- ❖ المباشرة في تنفيذ عطاء السور الخارجي لمعسكر الأمن الوطني في جنين بقيمة (0.60 مليون) شيكل، وطرح عطاء مبنين من مباني النمامات بقيمة (7.20 مليون) شيكل.
- ❖ المباشرة في تنفيذ عطاء إنشاء بناية خامسة في الإسكان النمساوي في نابلس بقيمة (6.34 مليون) شيكل.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (6) مشاريع لإصلاح وإعادة بناء منازل بقيمة (1.85 مليون) شيكل لإصلاح وإعادة بناء (14) منزلاً، والمباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (15) مشروع إصلاح وإعادة بناء منازل بقيمة (4.0 مليون) شيكل. وتحضير قوائم المتضررين الذين لم يتم الإصلاح لهم أو تم الإصلاح لهم جزئياً.
- ❖ رفع القدرات في الوزارة من خلال مجموعة البرنامج الذي تنفذه إحدى الشركات الأمريكية وبتمويل من (USAID)، من خلال رفع قدرات وحدة نظم المعلومات الجغرافية، وتفعيل وحدات الصيانة، والمشاركة في برنامج مراكز التميز، وتحضير المواصفات القياسية لمشاريع الطرق في فلسطين.

### ثالثاً: إدارة المياه والمياه العادمة

ضمن خطة الحكومة الهادفة إلى حماية مصادر المياه والتخلص من المياه العادمة ومخلفاتها صادقت ضمن الربع الثاني لعملها على قرار استملاك قطعتي أرض من أراضي طولكرم لبناء محطة تنقية مياه صرف صحي بحيث تهدف إلى التخلص من المياه العادمة وخفض المخاطر الصحية الناجمة عن انسيابها من الأودية المجاورة.

#### إلى جانب ذلك تمثلت إنجازات سلطة المياه بما يلي:

- ❖ مراجعة نظام ربط المنشآت والمساكن بشبكة الصرف الصحي مع وزارة الحكم المحلي والبلديات الرئيسية، وتطوير دليل معايير التصميم والمواصفات الفنية العامة الخاصة بخزانات المياه الخرسانية والخزانات مسبقة التصنيع.
- ❖ عمل تحليل لتكلفة المياه المنتجة من نبع عين السلطان، والمشاركة في وضع خطة إستراتيجية لتطوير دائرة المياه لإنشاء مرفق المياه الوطني وفق أسس مهنية جديدة، والبدء في مشروع إعادة هيكلة سلطة مياه ومجاري بيت لحم الممول من (GTZ)، ووضع برنامج لتوزيع المياه وفق الحصص المخصصة لكل هيئة محلية.
- ❖ تحديث قاعدة بيانات المشاريع، وقاعدة البيانات الخاصة بالتزويد.
- ❖ متابعة مشروع التغذية الصناعية في الفارعة (EXACT)، وجمع البيانات الميدانية المتعلقة بقياس الآبار والينابيع، والمشاركة في إعداد ومراجعة مقترح مشروع لتطوير قاعدة معلومات سلطة المياه.
- ❖ إضافة مادة تعليمية إلى المناهج بخصوص المياه والتلوث، وإعداد بوسترات للتثقيف والتحصيل والأحواض الجوفية والمياه العادة المنزلية ومطبوعات مدرسة حول التلوث.
- ❖ إغلاق (45)% من الآبار المخالفة، وترخيص بعض الآبار المجدية في الفارعة وجنين وضبط التعدي على شبكات تزويد المياه، وإلزام المجالس والبلديات بضرورة جدولة الديون المتركمة، ومتابعة تركيب عدادات المياه للآبار الزراعية.
- ❖ تشغيل جميع الآبار المعطلة، والإشراف على حفر (5) آبار مياه لصالح وزارة الأوقاف، وإعادة تأهيل الآبار، وإجراء القياسات الخاصة بنوعية وكمية المياه الجوفية المحيطة بأحواض الترشيح شمال غزة"، وترخيص عدد من المشاريع لتطوير مصادر المياه، وإعداد تقارير فنية حول الوضع المائي في (8) تجمعات فلسطينية.
- ❖ تقليل نسبة الفاقد إلى الحدود المقبولة دولياً (18)%، ورفع كفاءة التحصيل إلى (100)%، وزيادة نسبة التزود للفرد الواحد للوصول إلى المعايير الدولية (110 لتر للفرد في كل يوم).
- ❖ تحديد الأعطال وإعداد التصاميم اللازمة "تأهيل وإصلاح الأعطال الناجمة عن حرب غزة في قطاع المياه والصرف الصحي".
- ❖ تقييم عطاء مشروع مجاري أرطاس والاجتماع مع التعاون البلجيكي، والعمل في مشروع منطقة بيت لحم الصناعية وجنين الصناعية، ومشاريع مؤسسة قطاع المياه، إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي في خانينوس، إعادة استخدام المياه المعالجة للزراعة غربي خانينوس، مشروع مجاري شمال غزة الطارئ.
- ❖ تزويد مضخات في طولكرم، وتأهيل شبكة مجاري عقبة جبر، وشبكة مياه الدهيشة، موقع بئر دير الغصون.
- ❖ مراجعة (15) مشروعاً لقطاع المياه والصرف الصحي، ومتابعة برامج دعم بناء القدرات، ونشاطات اتحاد مقدمي خدمات المياه في فلسطين، وتشكيل مجموعات العمل الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد، والمشاركة في مجموعة العمل الخاصة برفع كفاءة التحصيل.
- ❖ رفع نسبة تحصيل فواتير المياه إلى (64 مليون) شيكل، بحيث تشكل نسبة التحصيل ما يعادل (55)% من إجمالي المبيعات.

#### رابعاً: إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة

##### قامت الحكومة ممثلة بسلطة جودة البيئة بـ:

- ❖ إصدار (21) موافقة بيئية لمشاريع تطويرية جديدة.
- ❖ الكشف على (108) منشآت ومصانع ومشاريع، وتحويل حالات محدودة مخالفة بيئياً للقضاء، ومتابعة (33) شكوى.
- ❖ إنجاز ملحق التقييم البيئي وخطة الإدارة البيئية الخاصة بأنفلونزا الطيور، وإنجاز خطة الرصد والمراقبة البيئية للنفايات الطبية، وإعداد قائمة بمجموعة معدات وأجهزة للمراقبة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP).

- ❖ متابعة تطوير وإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، وإعداد مقترحات مشاريع لإعداد خطة لإدارة النفايات الخطرة، ومتابعة مشاريع إنشاء مكبات نفايات صحية في كل من رام الله والخليل وعنبتا.
- ❖ تطوير الإستراتيجية القطاعية للبيئة حسب الجدول الزمني المعد، والمشاركة في إعداد استراتيجيات قطاعات البيئة والطاقة والمياه والمياه العادمة، والمشاركة في أعمال اللجنة التشريعية الخاصة بنظام الصرف الصحي ومراجعة مشاريع القوانين المحولة من مؤسسات أخرى.
- ❖ إنجاز (20) محاضرة للطلبة في المدارس، واستمرار العمل على مشروع الجائزة البيئية للمدرسة صديقة البيئة.
- ❖ تشكيل لجنة العمل القطاعية للبيئة وعقد أول اجتماع لها، والمشاركة في اجتماعات مجموعة العمل الإستراتيجية لقطاع البنية التحتية وفي مجموعة عمل النفايات الصلبة.

### الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع البنية التحتية

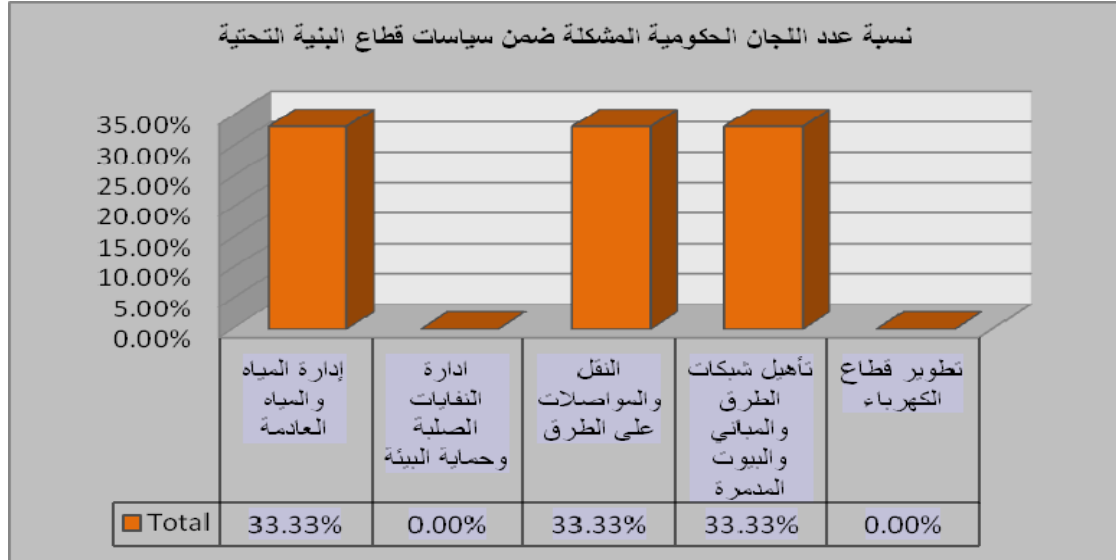
- ❖ الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وعدم وجود تسهيلات للتنقل الداخلي والدولي، كذلك عدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي المتعلقة بالنقل ( البري و البحري و الجوي).
- ❖ يواجه قطاع الإنشاءات بشكل عام مشكلة التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي) والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق فجوات تمويلية للكثير من المشاريع.
- ❖ إعاقة تنفيذ العديد من المشاريع والخطط والبرامج المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية وذلك يعود لعدم وضوح مقدار التمويل المتوفر للبرامج المختلفة في هذه الخطة وعدم وضوح الوقت أو الإطار الزمني لتوفر هذا التمويل.
- ❖ إعاقة تنفيذ جزء هام من المشاريع والبرامج بسبب صعوبة تحديد الوزارات والمؤسسات لاحتياجاتها أو تغييرها لهذه الاحتياجات والمتطلبات.
- ❖ عدم قدرة سلطة المياه في قطاع غزة على العمل بالصورة المطلوبة نتيجة الوضع السياسي الحالي وإخراجها من مكاتبها الأصلية وخاصة فيما يتعلق بإدارة ومراقبة المصادر المالية.
- ❖ عدم تفعيل مجلس المياه الوطني من قبل مجلس الوزراء، وكذلك عدم اعتماد وإقرار القانون المعدل بالإضافة إلى عدم توفر كادر استشاري مؤهل على مستوى محلي مع ضرورة التعامل مع المستشاريين الدوليين.

### التوصيات العامة بشأن البنية التحتية

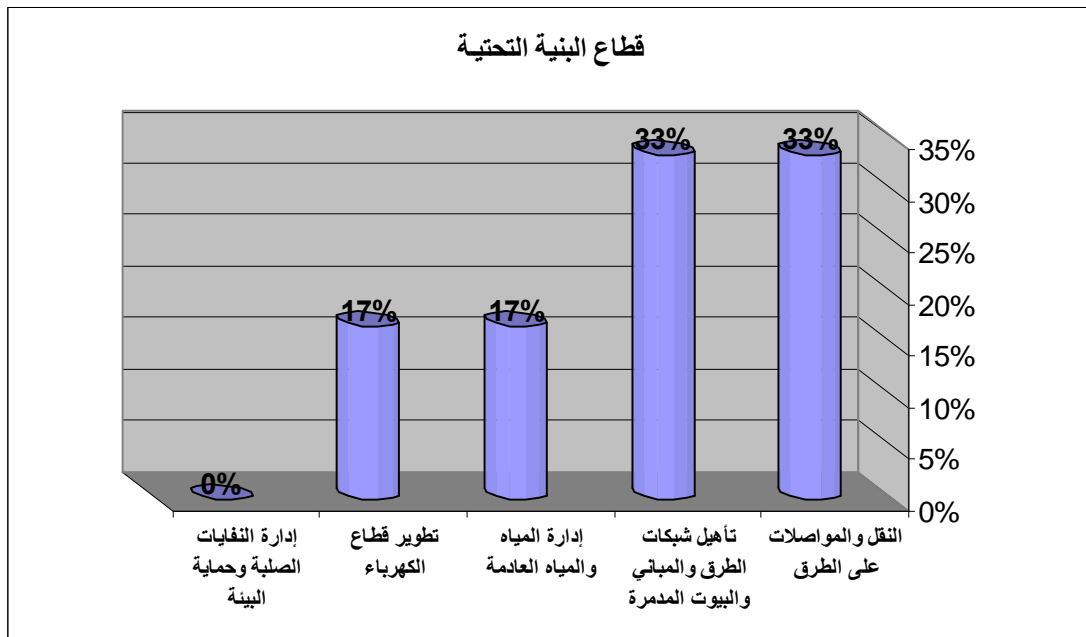
- ❖ الضغط على الاحتلال لتسهيل التنقل الداخلي والدولي لكي يتسنى لقطاع النقل والمواصلات تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي والعربي المتعلقة بالنقل ( البري و البحري و الجوي).
- ❖ توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقداراً وتوقيتاً.
- ❖ التأكيد على ديمومة التدفق المالي بناء على خطة التدفق النقدي للمشاريع، وعدم إصدار الاعتمادات المالية للمشاريع إلا بعد التأكد من القدرة على دفع المستحقات المالية للمقاولين والاستشاريين.

### الرسوم البيانية

يمثل الرسم البياني رقم 5 نسبة عدد اللجان الحكومية التي شكلت في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع البنية التحتية، حيث شكلت ما نسبته 33% للنقل والمواصلات، إدارة المياه، ودعم الإسكان من المجموع الكلي لعدد اللجان.

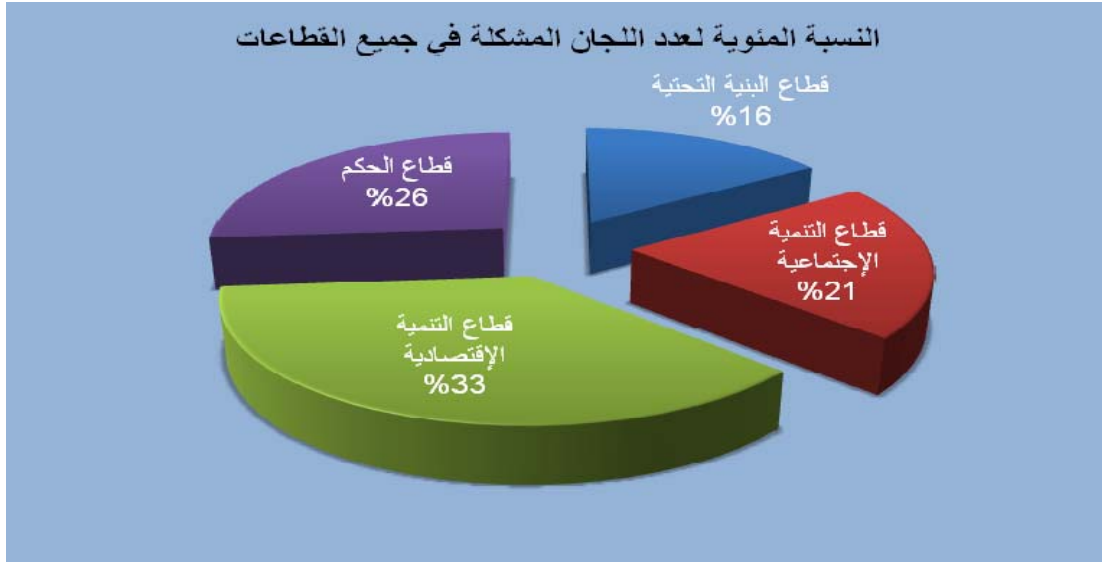


يمثل الرسم البياني رقم 6 نسبة عدد القرارات الحكومية الصادرة في الربع الثاني لعمل الحكومة ضمن سياسات قطاع البنية التحتية، وقد شكل مجال النقل والمواصلات، ودعم الإسكان وتأهيل المباني ما نسبته 33% من العدد الكلي للقرارات.



يمثل الرسم البياني رقم (7) النسبة المئوية لعدد اللجان المشكّلة في الربع الثاني لعمل الحكومة الخاصة بالقطاع ككل.





يمثل الرسم البياني رقم (8) النسبة المئوية لعدد القرارات الحكومية المشكلة في الربع الثاني لعمل الحكومة الخاصة بكل قطاع.

